تنمية القرية المصرية
والتخطيط الإقليمي

تأليف

دكتور مهندس
احمد خالد علام

مهندس
محمد جمال مرسي

القاهرة — ١٩٧٣

تنمية القرية المصرية
والتخطيط الإقليمي

مركز التوثيق
مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
رقم التسجيل : ٢٠٧٨٦٣٦٤
رقم التصنيف :

تأليف

دكتور مهندس
احمد خالد علام

مهندس
محمد جمال مرسي

القاهرة — ١٩٧٣

مطبعة النهضة العربية
١٣ شارع كامل صدقي (الفجالة)
ت ٩٠٦٧٨٠

الفهرس

	صفحة
مقـــدمة	٥
الباب الأول : القرية المصرية	٧
السكان	٧
الشكل الطبيعى للقرية المصرية	٩
النواحى الاجتماعية	١٣
النواحى الاقتصادية	١٥
المؤسسات السياسية والادارية	١٨
الباب الثانى : التطور التاريخى	١٩
الجزء الأول ـــ الاسكان والمرافق	١٩
المجالس القروية (القديمة)	١٩
مشروعات مياه الشرب	٢٠
الجهود الذاتية والقرى الارشادية	٢١
القرى الجديدة	٢٥
مشروعات التخطيط	٢٦
الدورات التدريبية	٢٧
الجزء الثانى ـــ الخدمات العامة والمشروعات الاقتصادية	٢٧
فترة ماقبل الوحدات المجمعة	٢٨
فترة الوحدات المجمعة	٣٣
فترة الحكم المحلى	٣٨

صفحة

الجزء الثالث — تجربة التخطيط الاقليمى بمصر ٤٦
مشروع أسوان ٤٧
القاهرة الكبرى ٤٨
التقسيمات الادارية ٤٩
مؤتمر النهوض بالقرية ٥٠
الباب الثالث : دروس على الطريق ٥٢
الباب الرابع : التخطيط الاقليمى ٦١
خصائص التخطيط الاقليمى ٦١
محاولات تقسيم الجمهورية إلى اقاليم تخطيطية ٦٥
الأجهزة التخطيطية ٧٣
مراحل التخطيط ٧٥
بيان المصـــادر ٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تنمية القرية المصرية والتخطيط الاقليمى

مقدمة

إن تاريخ الريف المصرى وقراه قديم قدم حضارة وادى النيل . ولقد قامت القرية المصرية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور بمد الدولة المصرية بحاجتها من الزاد والقوى العاملة والخراج . تدعم قوتها وتبنى مشروعاتها دون أن تلقى عوضا عادلا يحفظ لسكانها كرامة العيش . ولم تتغير صورة القرية الحالية عن الصورة التى صورها لنا قدماء المصريين فى آثارهم فى تل العمارنة وغيرها من القرى الفرعونية منذ أكثر من أربعين قرنا من الزمان . ولقد نمت القرية على مر العصور نموا إرتجاليا كما لم تمتد اليها يد التخطيط والإصلاح فساءت حالتها وأصبحت الاوضاع فيها متأخرة بصورة تشوه جبين مصر .

ولقد كتب عن تحسين حال القرية كثير من الكتاب والمصلحين وعملت أبحاث ودراسات مختلفة وعقدت مؤتمرات للنهوض بها وانتهت باقتراحات وتوصيات عدة . منها مايدور حول هدم القرية الحالية وبناء قرية نموذجية جديدة ومنها مايطالب ببقاء القرية الحالية مع تحسين الأوضاع فيها ومنها مايجمع بين البناء والتحسين . وكلها إقتراحات تدور حول ضرورة النهوض بالقرية المصرية .

وبذلت الحكومة فى الفترة الأخيرة جهودا شتى فى مختلف الميادين للنهوض بالقرية . فعلى سبيل المثال بذلت جهودا فى نواحى الاسكان والمرافق والنواحى التعليمية والصحيه والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . إلا أنه رغم كل هذه الجهود التى بذلت والدراسات التى عملت لازال المشوار طويلا والجهد شاقا للنهوض بالقرية المصرية .

ويظهر على سطح الأحداث فى هذه الأيام مشكلة تنمية القرية المصرية بناءا على ماجاء ببرنامج العمل الوطنى من ضرورة إعادة تعمير قرى مصر فى العشرين عاما القادمة . وتتبنى الحكومة المشروع . وقد أعد هذا البحث « تنمية القرية المصرية والتخطيط الإقليمى » لعل فيه ماينير الطريق أمام المسئولين ويساعدهم على تحقيق أهدافهم للنهوض بالريف المصرى .

وينقسم البحث إلى أربعة أبواب رئيسية . يعطى الباب الأول منه صورة أو وصف بسيط عن القريه المصرية بوضعها الحالى . والباب الثانى عبارة عن سرد تاريخى للجهود التى بذلت منذ بداية هذا القرن للنهوض بالقرية فى نواحى الاسكان والمرافق والخدمات والنواحى الاقتصادية وتجربة التخطيط الاقليمى. ويحلل الباب الثالث هذه التجارب والجهود ليخرج منها بدروس مستفادة تنير الطريق لمشروعات المستقبل . أما الباب الرابع فيناقش التخطيط الاقليمى كأسلوب لتنمية القرية المصرية طبيعيا « عمرانيا » واجتماعيا واقتصاديا .

الباب الأول

القرية المصرية

يتناول هذا الباب وصف القرية المصرية . ويشمل هذا الوصف السكان وشكل القرية التى يعيشون فيها وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية التى تنظم طرق حياتهم .

السكان

أستقر الإنسان المصرى قبل فجر التاريخ على ضفاف نهر النيل . ولقد حبت الطبيعة هذا المكان بمميزات يندر أن توجد فى مكان آخر من مناخ معتدل ونيل دائم الجريان وتربه خصبة كونها هذا النهر وحدود آمنة . وساعدت هذه العوامل على أن يبنى قدماء المصريين أول حضارة عرفها التاريخ . ولقد عاش المصريون فى هذا الوادى فى شكل تجمعات سكانية يزداد عدد سكانها أو ينقص حسب الظروف التى تمر بها الدولة .

ويبلغ عدد سكان مصر حسب تقدير عام ١٩٧٠ — ٣٣,٣٢٩,٠٠٠ نسمة .(١) يقطن فى الريف المصرى منهم ١٩,٠٧٥,٠٠٠ نسمة (٥٧,٣٪ من مجموع السكان) ويعيش الباقى من سكان مصر وعددهم ١٤,٢٥٤,٠٠٠ نسمة فى المدن .

وفيما يلى تطور عدد سكان الريف المصرى فى الفترة الأخيرة ونسبتهم المئوية بالنسبة لمجموع سكان مصر .(٢)

---

(١) المصادر فى آخر الكتاب

البيـــان	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٠
مجموع سكان مصر (١٠٠٠ نسمة)	١٤,١٧٨	١٥,٩٢١	١٨,٩٦٧	٢٥,٩٨٤	٣٣,٣٢٩
سكان الريف	٠,٣٦٧	١١,٤٢٩	١٢,٦٠٣	١٦,١٣٠	١٩,٠٧٥
النسبة المئوية لسكان الريف	٧٣,١	٧١,٨	٦٦,٤	٦٢,١	٥٧,٣

ويتضح من هذا الجدول أن عدد سكان الريف زاد فى النصف قرن الأخير إلى أكثر من الضعف بينما انخفضت نسبة هؤلاء السكان بالنسبة لمجموع السكان من ٧٣,١٪ إلى ٥٧,٣٪ . ويرجع السبب فى انخفاض هذه النسبة إلى هجره أهل الريف المستمرة إلى المدن سعيا وراء الرزق وبحثا عن مستوى معيشة أفضل .

ويسكن أهل الريف فى حوالى ٤٠٠٠ قرية وما يتبعها من عزب ونجوع وكفور. ويوضح الجدول الآتى تقسيم هذه القرى حسب تعداد ١٩٦٦ . (٣)

عدد سكان القرية	عدد القرى	النسبة المئوية
قرية أقل من ٥٠٠ نسمة	١٠٥	٢,٦٪
قرية من ٥٠٠ — إلى أقل من ١٠٠٠ نسمة	٢٠٦	٥,٢٪
« « ١٠٠٠ —	٧٠٢	١٧,٥٪
« « ٢٠٠٠ —	٧٠١	١٧,٥٪
« « ٣٠٠٠ —	١٠٢٢	٢٥,٦٪
« « ٥٠٠٠ —	١٠١٢	٢٥,٣٪
قرية ١٠٠٠٠ فأكثر	٢٥٢	٦,٣٪
المجموع	٤٠٠٠	١٠٠٪

ويلاحظ أن عدد القرى التى يبلغ سكانها أقل من ٥٠٠٠ نسمة ٢٧٣٦ تمثل حوالى ٦٨,٤ ٪ من مجموع عدد القرى وأن القرى التى يزيد عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة عددها ٢٥٢ قرية تمثل ٦,٣ ٪ من المجموع ويبلغ متوسط عدد سكان القرية حوالى ٤٧٥٠ نسمة .

الشكل الطبيعى للقرية المصرية

القرية المصرية عبارة عن كتلة سكنية دائرية الشكل تقريبا يحيط بها من الخارج طريق يسمى طريق دائر الناحية يربط جميع اجزائها . وهو غالبا مايفصل بين مبانى القرية القديمة المحصورة داخله وبين الامتداد الحديث لها ولقد نمت بعض القرى فى حالات محدودة موازية لبعض الطرق العامة أو جسور النيل والترع . وتوضح الخريطة المساحية نموذج لقرية مصرية .

ويحيط بالقرية مساحة من الأرض الزراعيه تمتد مسافات تصل الى حوالى ٥ كيلو تسمى بزمام القرية. وتتراوح مساحة هذا الزمام بين ٥٠٠ و — ٥٠٠٠ فدان وغالبا مايقع فى هذا الزمام عزب أو نجوع أو كفور أصلها ملكية زراعية خاصة أو تجمع سكنى صغير من الريفيين تربطهم قرابات أو أصول واحدة . وحتى الآن لايوجد أحصاء دقيق لعدد هذه التجمعات ويتراوح تقدير عددها بين ٢٣ و — ٣٠ ألف تجمع بمتوسط حوالى ٧ تجمعات لكل قرية . (٤)

وتخطيط القرية تخطيط عشوائى بدائى نشأ مع احتياجات السكان لم يخضع لأى إشراف هندسى أو أى نوع من انواع التخطيط وليس لها أى تشريعات تحكمها أو توجه عملية التوسع العمرانى بها إلا فى عدد محدود جداً من القرى وشوارع القرية ترابية ضيقة متعرجة معظمها مسدود النهايات .

ومعظم مساكن القرية بسيطة فى تصميمها . يتكون المسكن من حجرة

خريطة مساحيه لقرية مصرية

أو أكثر وحوش سماوى وحظيرة للمواشى يحرص الفلاح على أن تكون قريبة من مكان نومه لدواعى الامن ولا تتوفر فى غالبية المساكن المتطلبات الضرورية من مرحاض أو مياه شرب أو وسائل الاضاءه والتهوية الطبيعية .

وتوجد فى القرية المصرية ظاهرة تفتيت المساكن حيث يقوم معظم ورثة بالمسكن الواحد بتقسيمه إلى مسكنين أو أكثر كل منهما لا يصلح لأن يكون مسكنا مستقلا . وتستمر عملية التقسيم لدرجة أن أصبحت معظم مساكن القرية صغيرة جدا . كما أن عملية التوسع غالبا ما تتم عن طريق إنشاء حجرة إضافية بحوش المنزل أو بالسطح .

ولقد قامت بعض مصالح الحكومة بعمل دراسات عن القرية المصرية عن طريق الأخذ بأسلوب العينه . ففى عام ١٩٥٦ قامت مصلحة الفلاح وقت ذاك بعمل بحث احصائى لأربع قرى وفى عام ١٩٦٤ قامت وزارة الاسكان بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث بعمل بحث آخر لثلاثة قرى أخرى . ومع أن هذه الدراسات لا تعتبر شاملة للريف المصرى ككل إلا أنها لحد ما تعطى صورة عن القرية المصرية يمكن الاسترشاد بها .

ولقد أظهرت هذه الدراسات الآتى : (٥)

البيـــان	بحث مصلحة الفلاح	بحث وزارة الاسكان
منازل يقل مسطحها عن ٥٠ م٢	٣٠ ٪	
« يتراوح مسطحها بين ٥٠ و ١٠٠ م٢	٤٤,٣ ٪	(٩٣ ٪)
« « « « ١٠٠ و ١٥٠ م٢	١٥,٤ ٪	
« يزيد مسطحها عن ١٥٠ م٢	١٠,٣ ٪	٧ ٪
منزل يتكون من غرفة واحدة	٢٣ ٪	٣٥ ٪
« « « غرفتين	٣٧ ٪	٣٠ ٪
« « « ثلاث غرف	٢٥ ٪	١٧ ٪
« « « أربع غرف فأكثر	١٥ ٪	١٨ ٪
« من دور واحد	٦٤,٥ ٪	٥٢,٤ ٪
« « دورين	٣٥ ٪	٤٧,٣ ٪
« « ثلاث أدوار فأكثر	٠,٥ ٪	٠,٣ ٪
مبانى بالطوب النى	٨٧,٩ ٪	٨٨ ٪
أسقف من عروق خشب وحطب	٨٨,٣ ٪	٧٣ ٪
مساكن بها مرحاض	٣٧,٥ ٪	٣١ ٪
« « حمام	٣,٤ ٪	١ ٪
« « مطبخ	٤,٤ ٪	١ ٪
أرضية ترابية	١٠٠ ٪	٩٥ ٪
نسبة مساحة الشوارع لمساحة القرية	١٤,٩١ ٪	١٥,٨٦ ٪
متوسط عدد السكان للمنزل الواحد	٥,٠٨ فرد	٤,٧ فرد
كثافة الأفراد فى الغرفة	٢,٢ «	٢,٣ «
كثافة السكان على الفدان السكنى	١٩٥ «	٢٣٨ «

ويتضح من هذه البيانات سوء الحالة السكنية للقرية المصرية : ٣٠٪ من المساكن تتكون من منزل مسطحه أقل من ٥٠م٢ وتتكون حوالى ثلث المساكن من غرفة واحدة كما لاتتوفر المراحيض إلا فى حوالى ثلث المساكن أيضا . ومواد البناء المستعملة — الطوب النى والحطب — ضعيفة ولاتتحمل التوسع الرأسى ولاإدخال المياه ومعظم الأسقف مواد قابله للاشتعال. والتوسع العمرانى بصفة عامة بطيئا .

النواحى الاجتماعية

لازال المستوى الاجتماعى فى القرية أقل من المستوى المطلوب رغم الجهود التى بذلت فى الفترة الأخيرة .

فلا زال المستوى الصحى منخفضا حيث تنتشر الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والديدان المعوية وأمراض العيون . وبالرغم من انخفاض نسبة الوفيات — ولاسيما فى الأطفال — إلا أن معدلها لازال مرتفعا نسبيا (انخفض معدل الوفيات من ٢٥,٧ فى الألف عام ١٩٣٠ إلى ١٥,٠ فى الألف عام ١٩٧٠ وبالنسبة للأطفال الرضع من ١٦٣ إلى ١١٧ فى نفس الفترة) (٦) ويرجع انخفاض المستوى الصحى إلى أسباب عدة منها نظام الرأى الدائم وسوء التغذية وضعف الوعى الصحى حيث تنتشر أكوام السباخ والقمامة فى الطرقات ولايتوفر فى المسكن المرافق الصحية والاضاءة والتهوية الطبيعية ووجود الحظيرة التى تحتوى على مصادر دائمة للتلوث والميكروبات بالقرب من غرف النوم . وقد وجد فى أحد الدراسات التى عملت فى الخمسينيات فى منطقة قليوب أن حوالى ٥٥٪ من أهل القرية يفترشون الأرض للنوم ويكونون عرضه لأمراض الروماتيزم والصدر وأن ٤٥٪ يستعملون

السراير والكتب.(٧) والمؤسسات الصحية الموجودة على مستوى القرية مثل الوحدة الصحية بسيطة ولا يستفاد منها الاستفادة الكاملة .

وتتفشى الأمية بين أهل الريف وتصل النسبة في بعض القرى حوالى ٩٠٪ كما تقل نسبة التعليم فى الريف عنه فى الحضر وتقل هذه النسبة أكثر فى البنات . فتضيق فصول المدارس الالزامية فى كثير من القرى عن استيعاب التلاميذ الذين هم فى مرحلة الالزام ويشكل هؤلاء التلاميذ نسبة كبيرة كما توجد ظاهرة التسرب بين التلاميذ فى هذه المرحلة بمعنى أن التلميذ لا يواصل الدراسة حتى نهاية المرحلة الابتدائية لعدة أسباب منها حاجة الآباء إلى قوة عمل هؤلاء الأبناء فى الزراعة . وينضم هؤلاء التلاميذ إلى جيش الأميين سنويا

ويبين الجدول الآتى عدد التلاميذ بنين وبنات فى دارس التعليم الابتدائى لكل ١٠٠٠ من السكان فى الريف والحضر عام ١٩٧٠/١٩٧١ .(٨)

التلاميذ	فى الريف	فى الحضر	فى مصر
بنين	٦٤,٧	٧٦,١	٦٩,٥
بنات	٢٧,٤	٦٢,٤	٤٢,٧
العدد الكلى	٩٢,١	١٣٨,٥	١١٢,٥

ويتضح من هذا الجدول الفارق الكبير بين عدد التلاميذ — بنين وبنات — لكل ١٠٠٠ من السكان فى المدن والقرى فبينما يصل العدد ١٣٨,٥ فى المدينة لا يزيد عن ٩٢,١ فى القرية كما يزداد هذا الفارق بالنسبة للبنات فيصل فى المدينة عدد البنات ٦٢,٤ بينما لا يزيد فى القرية عن ٢٧,٤ .

العادات والتقاليد

يوجه المجتمع الموجود فى القرية عادات وتقاليد راسخة متوارثة بعضها جميل وبعضها ضار . فالعادات الجميلة توثق الصلات والروابط بين الأفراد والجماعات وتمكنهم من قضاء أمورهم فى يسر وسهولة وتكسب تصرفاتهم لونا من التجانس والترابط مثل الكرم والتعاطف واحترام الوالدين وصلة ذوى القربى ومساعدة الغير .

أما العادات والتقاليد الضارة فتعمل على أشاعة التفكك والتنافر وغيرها من العوامل السلبية التى تعوق النهوض المجتمع وتخلق كثيراً من المشاكل الاجتماعية مثل الأخذ بالثأر ولاسيما بين اهل الصعيد والتبول والتبرز فى الطرقات ومجارى المياه والتداوى بالسحر والأحجبة والمغالاة فى الصرف على الأفراح والمياتم والميل للتواكل ومخالفة أداب السلوك العامة واحتقار العمل اليدوى بالنسبة للمتعلمين فيهم . (٩)

النواحى الاقتصادية

تعتبر الزراعة المصدر الوحيد لغالبية السكان فى القرية . كما أن مجالات العمل الأخرى محدودة والأجور ضعيفه .

ويبين الجدول نسبة العاملين فى الأنشطة المختلفة فى الريف والحضر عام ١٩٦٠ . (١٠)

النشـــاط	نسبة العاملين في الريف ٪	نسبة العاملين في الحضر ٪	نسبة العاملين في مصر ٪
الزراعة	٧٩,٢٨	٩,٩٧	٥٤,١٧
الصناعة	٢,٨٠	١٩,٦٦	٨,٨٤
الانشائيات	٠,٦٥	٤,٢٤	١,٩٣
الكهرباء	٠٠	٠,٨٨	٠,٣٢
التجارة	٥,٥٣	١٧,٨٤	٩,٩٣
النقل	١,١٢	٨,٠١	٣,٣٨
الادارة الحكومية	٣,٦٩	١٢,٨٥	٦,٩٧
الخدمات	٦,١٨	٢٣,٥٢	١٢,٥٩
أخرى	,٧٥	٣, ٣	١,٥٧
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
المجموع ١٠٠٠ نسمه	٤٣٣٩	٢٢٥٠	٦٥٨٩

ويتضح من هذا الجدول أن أعلا نسبة من القوى العاملة فى الريف تعمل فى الزراعة (٧٩,٢٨٪) وأن نسبة المشتغلين بالصناعة أو التجـــارة أو الخدمات بسيطة جـــداً بعكس الحضر حيث تعمل أعلا نسبة فى الخدمات يليها الصناعة ثم التجارة ثم الادارة الحكومية ثم الزراعة .

وقطعة الأرض التى يزرعها الفلاح لاتساعده على أن يعيش فى مستوى مناسب كما تنتشر البطالة الموسمية بجانب البطالة المقنعة بين أهل الريف بمعنى أن الأرض الزراعية الموجودة داخل زمام القرية يمكن أن يقوم بزراعتها أقل من نصف عدد العاملين فيها الآن .

ويبين الجدول الآتى تطور المساحة المنزرعة فى مصر (بالألف فدان) وما يخص الفرد منها بالفدان. (١١)

البيان	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
المساحة المنزرعة	٥,٤٠٠	٥,٣٠٠	٥,٢٨١	٥,٧٦١	٥,٨٤٤	٥,٩٧٤
مايخص الفرد	٠,٤٨	٠,٤٠	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٢٢	٠,٢٠

ويتضح من هذا الجدول أن الأرض الزراعية فى مصر زادت منذ بداية هذا القرن زيادة طفيفة جداً فى الوقت الذى زاد فيه عدد السكان إلى أكثر من الضعف وانخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٠,٤٨ فدان إلى ٠,٢٠ فدان .

وتشغل الحاصلات الحقلية مثل القطن والقمح والأرز والقصب والذرة والبرسيم حوالى ٥,٢ مليون فدان . وتعتبر هذه الحاصلات أهم قطاع فى الزراعة سواء من الناحية الاقتصادية أو النقدية أو من ناحية أهميتها فى توفير الغذاء والكساء والخامات لكثير من الصناعات (١٢) وتشغل محاصيل الخضر حوالى ٠,٢ مليون فدان فى العروة الواحدة . كما تبلغ مساحة الفواكه — عدا النخل — حوالى ٠,٢ مليون فدان تحتل الموالح مكان الصدارة فيها .

وكما توجد ظاهرة التفتيت فى المسكن الريفى توجد نفس الظاهرة فى الزراعة فيتمسك معظم ورثة قطعة الأرض الزراعية التى يرثونها إلى تقسيمها إلى قطع صغيرة كل منها لاتصلح لأن تكون وحدة إنتاجيه وتستمر هذه العملية

إلى درجة أن أصبح أكثر من ٧٠٪ من ملاك الأرض الزراعية فى مصر يملكون بين قيراط وفدان ولقد ترتب على هذا أن ضاع حوالى ١٠٪ من مساحة الأرض الزراعية فى المساقى والطرق والحدود بين القطع .

المؤسسات السياسية والإدارية

يمكن تقسيم المؤسسات أو المنظمات السياسية والإدارية الموجودة بالقرية إلى أربعة أنواع : مؤسسة سياسية ومؤسسة أمن ومؤسسات خدمات عامة وإنتاج . فيمثل الاتحاد الاشتراكى المؤسسة السياسية بالقرية . ومن ضمن اختصاصاته توعية الجماهير سياسيا والعمل على تنمية المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والروحى للجماهير والتعاون مع جميع الهيئات لتحقيق ذلك. وتتمثل مؤسسة الأمن فى نظام العمدة الذى يعتبر من أقدم النظم الادارية رسوخا فى مصر . ويعتبر العمدة ومن يعاونه من مشايخ وخفراء المسئول عن المحافظة على الأمن ومراعاة أحكام القوانين واللوائح . ولقد حلت نقطة الشرطة فى بعض القرى محل العمدة . أما مؤسسات الخدمات العامة فتتمثل فى المدرسه الابتدائية أو الوحدة الصحية أو الوحدة الاجتماعية أو المجلس القروى . وتمثل الجمعية التعاونية الزراعية مؤسسة الإنتاج حيث تعمل فى أهم نشاط يمارسه الفلاح وهو الزراعة فتقوم بمده بالأسمدة والبذور والتقاوى والكسب ومستلزمات الانتاج الأخرى . (١٣)

الباب الثانى

التطور التاريخى

الجزء الأول — الاسكان والمرافق

يتناول هذا الجزء من هذا الباب الجهود التى قامت بها وزارة الاسكان والمرافق ومن قبلها وزارة الشئون البلدية والقروية فى مجال تحسين البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بها فى الريف المصرى. فلقد تركزت جهود الوزارة فى إنشاء المجالس القروية وفى مشروعات مياه الشرب والأخذ بأسلوب الجهود الذاتية فى تعمير القرى وبناء قرى جديدة تحت ظروف خاصة وتحضير مشروعات تخطيط لبعض القرى وتدريب المهندسين وغيرهم على أعمال التخطيط .

المجالس القروية (القديمة)

فى ١٩١٧ صدر قرار مجلس الوزراء يجيز لوزارة الداخلية إنشاء مجالس قروية فى القرى التى تختارها — يتكون المجلس القروى من أعضاء غالبيتهم من أهل القرية والباقى ممثلين لبعض الوزارات — ويختص المجلس بإدارة وتشغيل المرافق العامة كأعمال التنظيم والتخطيط والطرق والكنس والرش وكساء الأرضيات (الرصف) وتنوير الطرق والاجراءات المتعلقة بالتثقيف الصحى كالمراحيض العمومية والجبانات والأسواق العمومية والمجازر وأشغال المياه والمطافىء . (١٤)

وقامت وزارة الداخلية ومن بعدها وزارة الصحة ووزارة الشئون البلدية

والقروية ووزارة الاسكان والمرافق بإنشاء مجالس فى بعض القرى المصرية حسب ظروف القرية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وبالذات قدرتها على المساهمة فى تمويل ميزانية المجلس القروى الذى سينشأ بها — حيث كانت الميزانية تتكون من إعانة من الحكومة ومن الرسوم البلدية التى يفرضها المجلس على الأنشطة المختلفة الموجودة فى داخل كردون المجلس وكان ضعف الموارد المالية هو أحد الأسباب الرئيسية فى قلة عدد المجالس القروية التى أنشئت حتى عام ١٩٦٠ وهو بداية تنفيذ قانون الادارة المحلية حيث بلغ عددها حتى هذا التاريخ حوالى ١٤٠ مجلس قروى وقد اندمج معظم هذه المجالس فى المجالس القروية الجديدة التى أنشئت بموجب هذا القانون واندمج الباقى منها فى مجالس المدن .

مشروعات مياه الشرب

فى عام ١٩٣٦ أنشئت مصلحة الشئون القروية وكان من ضمن اختصاصاتها تعميم مشروعات المياه الصغرى (اليدوية) بالريف المصرى واصلاح دورات مياه المساجد وردم البرك والمستنقعات . ثم تضمنت اختصاصات المصلحة إنشاء عمليات مياه كبرى فى بعض المديريات كالفيوم والمنصورة وتعميم مشروعات المياه الميكانيكية وإنشاء الحمامات والمغاسل الشعبية . وفى عام ١٩٥٢ قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بعمل دراسة شاملة لمشروع تعميم مياه الشرب بالريف المصرى وانتهت إلى ضرورة استكمال جميع عمليات المياه وشبكاتها فى الريف دفعة واحدة . ثم قامت بتنفيذ المشروع . ويبلغ نسبة المنتفعين من مشروعات مياه الشرب حاليا حوالى ٨٥٪ من سكان الريف المصرى وتقوم الهيئة العامة لمياه الشرب فى الوقت الحاضر باستكمال المشروع . (١٥)

الجهود الذاتية والقرى الارشادية

رأت وزارة الاسكان والمرافق عام ١٩٦٣ ضرورة إعداد وتنفيذ خطة طويلة المدى تهدف إلى إعادة تعمير القرى المصرية . وقامت الوزارة باجراء دراسة على أساس إعادة بناء كل القرى المصرية إعادة شاملة . وقامت بتحديد حجم مشكلة الاسكان بجميع القرى خلال ٣٠ عاما (من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٥) وأسفرت الدراسة إلى أن الحجم الذى سيصل إليه سكان الريف فى نهاية المدة حوالى ٦,٥ مليون أسرة (٣,٦٤ مليون أسرة حالية + ٢,٨٦ مليون أسرة زيادة) وقدرت تكاليف بناء المساكن والمرافق لهذا العدد بحوالى ٢٦٧٠ مليون جنيه بمتوسط سنوى ٨٩ مليون جنيه لمدة ثلاثين عام . (١٦)

ولما اتضح لوزارة الاسكان أن الدولة بمواردها الحالية تعجز عن تنفيذ مثل هذا المشروع قامت بعمل دراسة أخرى على أسس مغايرة للأسس التى بنيت عليها الدراسة الأولى وهى الابقـــاء على القرية الحالية مع تحسين أوضاعها كالآتى :

١ — تحسين الكتلة السكنية بتعديل الطرقات بقدر الامـــكان خصوصا المداخل وشارع داير الناحية وفتح النهايات المسدودة وخلخلة المبانى بخلق مساحات مفتوحة مناسبة مع الاقلال ما أمكن من عملية الازالة .

٢ — ردم البرك والمستنقعات وتحويلها لمساحات مفتوحة وتشجيرها واستعمالها لاغراض الرياضة والنشاط الاجتماعى .

٣ — تحديد مناطق الامتداد اللازمة لمواجهة زيادة سكان القرية واستيعاب العزب والنجوع الواقعة فى زمام القرية على أن يكون الاقتطاع من الأرض الزراعية فى أضيق الحدود محافظة على الأرض الزراعية .

٤ — إصلاح المساكن القائمة ورفع مستواها الصحى عن طريق ترميمها وتوفير شباك بكل حجرة ودهان الأسقف والحوائط بفرشة الجير وتبليط أرضيتها وإنشاء مرحاض بسيط بكل مسكن وتوفير إضاءة وتهوية كافية للحظيرة .

٥ — إنشاء مساكن جديدة فى مناطق الامتداد طبقا لنماذج تعدها وزارة الاسكان مع مراعاة إمكان التوسع الأفقى والرأسى بها لمواجهة الزيادة فى عدد الأسر .

٦ — تزويد القرى بالمرافق والخدمات العامة مثل تزويد المساجد بدورات المياه والحمامات والمغاسل وتخصيص أماكن لجمع القمامة وتجميع الدكاكين فى شكل سويقات وتوفير المبانى اللازمة للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .

٧ — الاهتمام بالنظافة وتمهيد الطرق والساحات وتشجيرها ونشر الوعى الصحى بالقرية .

وأسفرت الدراسة على أن متوسط حجم الاستثمارات اللازمة سنويا حوالى ٤٥ مليون جنيه . ولما اتضح لوزارة الاسكان أن حجم هـــذه الاستثمارات لازال كبيرا — رغم مناسبة أسس الدراسة — اعادت الدراسة على أساس أن يكون بناء المساكن الجديدة واصلاح المساكن الحالية وتحسين البيئة العامة بطريقة الجهود الذاتية المعانة عن طريق جمعيات تعاونية إسكانية تنشأ لهذا الغرض وأن يقتصر دور السلطات القائمة على التوجيه والارشاد وتقديم قدر محدود من المعونة المادية والعينية بجانب قيامها بانشاء الخدمات العامة التعليمية والصحية .(١٧)

فتساهم الدولة بتقديم المعونة الفنية ونماذج الاسكان ومواد البناء وإجراء التجارب وتطوير طرق الإنشاء وشراء الأدوات والمهمات اللازمة لتنفيذ المشروع فى حدود ٣٠٠ جنيه للقرية ومعاونة الأفراد المشتركين فى حدود ١٠٪ من قيمة المبنى واعطائهم قروض فى حدود ٦٠٪ من ثمن الأرض والمبانى وتدريب المشتركين على عمليات البناء المختلفة .

أما المشترك فى المشروع فيدفع مقدم ١٠٪ من قيمة المسكن عند التعاقد ويلتزم ببرنامج عمل (ساعات عمالة) فى حدود ١٢٠٠ ساعة يعمل فيها فى المشروع ويتحمل باقى التكاليف بعد خصم مساهمة الدولة ومقدم الثمن ويقوم بسداده على أقساط وقدرت التكاليف كالآتى : (١٨)

تكاليف المسكن الجديد ٣٥٠ جنيه توزيعها كالآتى :

٢٨٠ جنيه مواد بناء وعمالة حرفية (كالنجارة والحداده) وثمن أرض.

٧٠ « جهود ذاتية يقوم بها المشترك .

تكاليف إصلاح المسكن الحالى ٦٠ جنيه توزيعها كالآتى :

٤٨ جنيه مواد بناء وعمالة حرفية .

١٢ « جهود ذاتية .

ولكى توضع الأسس العلمية لتطبيق هذا البرنامج رؤى إجراء تجارب إرشادية بغرض التعرف على مدى إستعداد الأهالى لبذل جهودهم الذاتية ومدخراتهم فى هذا السبيل على أن تكون التجربة فى جميع المحافظات الريفية .

وبدأت التجربة عام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ فى ثلاثة محافظات. فاختارت وزارة الاسكان قرية نزلة الأشطر بالجيزة والنجيلة بالبحيرة والقرضا بكفر الشيخ

وقامت بعمل توعية تمهيديه للمشروع وفتح باب الاشتراك للراغبين فى الانتفاع به ، ثم قامت ببحث شامل للتعرف على أوضاع الاسكان فى هـــذه القرى وحضرت الخرائط المساحية وعمل تخطيط عام لهذه القرى واختيرت مساحة من الأرض حوالى ٣ أفدنة للامتداد العمرانى للقرية وبناء المساكن الجديدة عليها . وصمم المسكن الجديد على مساحة حوالى ١١٠م٢ يتكون غالبا من حجرتين وصالة ومرحاض بسيط ومكان للمطبخ وحظيرة ومعها تبانه للتخزين وفناء داخل مكشوف .

ودرست أوقات فراغ المشتركين وتبين أن أنسب شهور العمل شهر ديسمبر وما يليه من الأشهر التالية لخلو الأرض من الزراعة . وبنى فى نزلة الأشطر مسكن تجريبى لتطبيق طرق الانشاء الجديدة واستعمال مواد البناء التى تم تحديدها مثل الطوب المفرغ وليكون نموذجا للأهالى علاوة على تدريب المشتركين فى المشروع باشتراكهم فى البناء .

ونفذ المشروع فى الثلاث قرى على هذا الأساس . وتم بناء ٦ مساكن فى نزلة الأشطر و ٢٠ مسكن فى النجيلة و ٢٢ مسكن فى القرضا وحقق المشروع وفرا بلغ حوالى ٢٥٪ فيما لو بنيت هذه المساكن عن طريق مقاول .

ثم تتابع تنفيذ المشروع فى قرى أخرى غطت جميع المحافظات الريفية . وبلغ عدد هذه القرى التى نفذ بها المشروع فى الفترة بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧١ ٥٢ قرية أنشىء فيها ٩١٢ مسكن جديد . (١٩)

وبخصوص إصلاح المساكن الحالية عن طريق الجهود الذاتية فقد بدأ المشروع عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ فى قرية أبو الغيط بمشروع لاصلاح ٥٠ مسكن

وافتتح باب الاشتراك وأعلن عن المشروع ولم يتيسر الحصول على عدد كاف من المشتركين مما أدى إلى تعثر المشروع .

ولقد صادف مشروع الجهود الذاتية مشاكل لخصتها وزارة الاسكان والمرافق فى الآتى : (٢٠)

١ — عدم توفر الأجهزة الفنية للتفرغ للمشروعات بالمحافظات .

٢ — قصور الامكانيات المتاحة للمرور والإشراف على هذه المشروعات .

٣ — صعوبة الحصول على الأرض المطلوب بناء المساكن عليها وشراؤها أو نزع ملكيتها وارتفاع أسعارها .

٤ — عدم توافر الخرائط المساحية اللازمة لتخطيط القرى .

٥ — عدم وجود دراسة شاملة للريف المصرى تبين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة رغبات الأهالى ووسائل الإصلاح المناسبة .

٦ — عدم اقتناع الأهالى بمواد البناء وطرق الإنشاء الجديدة خصوصا الطوب السمنتى المفرغ والأسقف المكونة من بلاطات وكمرات مصنعه فى الموقع. ويتطلب هذا إعادة دراسة طرق التوعية .

٧ — عدم رغبة الأهالى فى الاشتراك فى عملية إصلاح مساكنهم .

وبالرغم من أن بناء المساكن عن طريق الجهود الذاتية المعانة أفضل الطرق ملاءمة من ناحية الوفر فى التكاليف وأكتساب أهل الريف خبرة إلا أنها بهذا الأسلوب عملية طويلة تحتاج لوقت طويل .

القرى الجديدة

قامت وزارة الاسكان بتشييد بعض قرى جديدة نموذجية تحت ظروف

خاصة مثل بناء قرى حديثة فى مناطق انشاص والزعفرانة وأبيس وكفرسعد وقرى تهجير بلاد النوبه وبنـــاء القرى التى أصابتها الكوارث كالحريق (قرية صهرجت الكبرى مركز أجا) والحشرات القارضة (قرية نجع الحاجر مركز المنيا).

ويعتبر مشروع قر. تهجير بلاد النوبة من أكبر المشروعات السكنية فى الريف المصرى كما: - من أضخم مشروعات التهجير لنقل مجموعة من سكان القرى تضم حوالى ٥٥ ألف سرة كانت تعيش على ضفاف النيل فى الجزء من جنوب مدينة أسوان حتى حدود السودان إلى مناطق إصلاح جديدة بمنطقة كوم أمبو. فقد أنشأت وزارة الاسكان فى هذه المنطقة ٣٣ قرية جديدة حول عاصمة مركزية تضم الخدمات الرئيسية. ووزعت على الأسر التى كانت تعمل فى الزراعة من قبل أرضا زراعية تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة حسب ملكية الأسرة السابقة وعدد أفرادها.(٢١)

وتتراوح مساحة القرية الجديدة فى منطقة كوم أمبو بين ٦٠ و — ١٦٠ فدان ويخص الفرد فى المتوسط من هذه المساحة الآتى: (٢٢)

فى المسكن	٤٠ متر مربع
فى الخدمات	٢ » »
فى الطرق	٣٠ » »
فى الحدائق	٣٠ » »
المجموع	١٠٢ متر مربع

مشروعات التخطيط

كما أعدت وزارة الاسكان مشروعات تخطيط لحوالى ١٢٠ قرية موزعة

على محافظات الدولة وحددت مناطق الامتداد العمرانى لها . وصدرت قرارات نزع ملكية مناطق الامتداد لعدد ٣٥ قرية إلا أن هذه التخطيطات لم تنفذ وبنى الأهالى مساكنهم دون الالتزام بها نظرا لعدم صدور التشريعات الخاصة بالزام الأهالى بالبناء طبقا للتخطيط المعتمد . (٢٣)

الدورات التدريبيه

كما قامت وزارة الاسكان بعمل دورات تدريبية للمهندسين والمساعدين والفنيين وغيرهم لتخصيصهم فى إعداد مشروعات تخطيط القرى وبلغ عدد من دربتهم من المهندسين ٥٨ مهندس بخلاف دورتين للشروعات الارشادية اشتملت على ٣٦ مهندس واخصائى اجتماعى . وبالرغم من التدريب الذى انتظموا فيه إلا أن أغلبهم لايقوم بأعمـــال التخطيط فى الجهات التى يعملون بها الآن . (٢٤)

الجزء الثانى ـــ الخدمات العامة والمشروعات الاقتصادية

يتناول هذا الجزء الجهود الأخرى التى قامت بها الحكومة والهيئات والجمعيات فى النواحى الاجتماعيه والصحية والتعليمية والزراعية والاقتصادية للنهوض بالقرية المصرية منذ بداية هذا القرن حتى الآن . ويستحسن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات رئيسية :

- فترة ماقبل إنشاء الوحدات المجمعه (منذ بداية القرن حتى عام ١٩٥٤)
- فترة الوحدات المجمعة (١٩٥٤ — ١٩٦٠)
- فترة الحكم المحلى (١٩٦٠ —)

فترة ماقبل الوحدات المجمعة (— ١٩٥٤)

قامت وزارات الدولة المختلفة والهيئات منـــذ بداية هذا القرن بانشاء مشروعاتها بالريف المصرى بصورة منفردة دون دراسة أو تنسيق بين هذه المشروعات وكانت القرى التى تختار لإقامة هذه المشروعات فيها تتم إما عن طريق الصدفة أو الوساطة . وقـد تـكون هناك قرية أحوج ما تـكون إلى الخدمة ولا تختار . وفيما يلى سرد بسيط للجهود التى بذلت فى النواحى المختلفة

النواحى الاجتماعية

وفى عام ١٩٣٩ قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية باجراء تجارب لإصلاح القرية المصرية واختارت قريتى المنايل وشطانوف ثم قرية العجايزة . وكان المشروع يقوم على إنشاء جمعيه أهليه للاصلاح الريفى من بين أهالى القرية لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية واقتصرت معاونة جمعية الدراسات على مساعدة هذه الجمعيات الأهلية فنيـا بالموظفين اللازمين (وهم زائرة صحية واخصائى اجتماعى زراعى) وماليا بمنحها الاعانات المالية.

ولقد شجعت هذه التجربة وزارة الشئون الاجتماعية على الايمان بالفكرة وبدأت عام ١٩٤١ بمشروع المراكز الاجتماعية لخدمة الفلاح والقرية من كافة النواحى الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والصحية معا وفى وقت واحد واقناع الفلاح بمزايا الاصلاح على أن يقوم بالخدمـــة فى المركز اخصائى اجتماعى زراعى وطبيب متفرغ وزائرة صحية .وكان مبنى المركز يتكون من عيادة خارجية وقسم لرعاية الأمومة والطفولة وقسم اجتماعى على أساس أن

يخدم المركز الاجتماعى حوالى ١٠,٠٠٠ نسمة ولقد بلغ عدد المراكز التى أنشئت حتى عام ١٩٥٤ — ١٦٢ مركز (٢٥)

النواحى الصحية

بدأت وزارة الصحة فى الثلاثينات بانشاء مستشفيات قروية فى بعض القرى المصرية . وفى عام ١٩٤٢ بدأت الوزارة تأخذ بفكرة المجموعات الصحية لتحسين الصحة القروية . وتشتمل المجموعة الصحية على المبانى اللازمة للعيادة الخارجية وقسم داخلى للرجال والنساء يتسع لعدد ١٥ سرير لعلاج الحالات المختلفة كما تشتمل على معمل ومخزن أدوية وعملية ومياه وحمامات ومغاسل ومسكن للطبيب والحكيمات والممرضات ، على أساس أن تخدم المجموعة حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة . وبنيت بعض المجموعات وحولت المستشفيات القروية إلى مجموعات ولقد بلغ عدد المجموعات الصحية التى أنشئت حتى عام ١٩٥٤ — ٢٢٠ مجموعة . (٢٦)

النواحى الزراعية

حلت بالبلاد أزمة اقتصادية فى بداية هذا القرن وتراكمت الديون على أصحاب الأرض الزراعية ووصلت الفائدة التى يتقاضاها المرابون الأجانب ٣٠٪ شهريا مما دعا إلى أن قام المفكرون وعلى رأسهم عمر لطفى عام ١٩٠٧ بالدعوة التعاونية كوسيلة لحماية المزارعين ونجح فى تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية . وفى عام ١٩٢٢ صدر أول قانون لهذه الجمعيات وفى عام ١٩٣٠ صدر قانون بتأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى (البنك الزراعى التعاونى الآن) لمساعدة الفلاح على اقتحام الأزمة وأنشىء البنك وأصبح له فروع بالمدن وشون فى القرى تمد الملاك والجمعيات التعاونية بالسلف ومستلزمات الانتاج . (٢٧)

وفى عام ١٩٢٤ دخلت وزارة الزراعة ميدان الخدمة فى الريف وبدأت بانشاء مجموعات زراعية — تتكون المجموعة من وحدة زراعية ووحدة بيطرية — لتؤدى خدمات وأمثلة عملية وارشادية للزراع ولتمكن الفلاح من الاستفادة بنتائج أبحاث وثمرات وتجارب وزارة الزراعة على أن تخدم المجموعة الزراعية حوالى ٥٠٠٠ فدان وبلغ عدد المجموعات التى أنشئت حتى عام ١٩٥٤ — ٤٠ مجموعة. (٢٨)

وفى عام ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى بتحديد الملكية الأرض الزراعية بما لايزيد عن ٢٠٠ فدان للفرد وحدد العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية والملاك ووضع حد أدنى لأجر المزارع. واستولت الدولة على الأرض الزائدة ووزعت على صغـــار الفلاحين فى ملكيات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة.

ويوضح الجدول الآتى عدد الملاك ومساحة الأرض والنسبة المئوية لهما للملكيات التى أقل من خمسة أفدنة قبل وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ : (٢٩)

التاريخ	عدد الملاك ١٠٠٠	مساحة الأرض ١٠٠٠ فدان	٪ لعدد الملاك بالنسبة للعدد الكلى	٪ لمساحة الأرض بالنسبة للمساحة الكلية
قبل صدور قانون الاصلاح	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٢٩,٤
بعد صدور قانون الاصلاح	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤,٤	٤٦٤

النواحى التعليمية

كان نظام الكتاتيب منتشرا فى القرى المصرية منذ انتشار الإسلام فى مصر يحفظ الأولاد القرآن الكريم ويعلمهم مبادىء القراءة والكتابة وأصول الحساب ويعدهم لاستكمال تعليمهم بالأزهر الشريف . وفى عام ١٩١٦ بدأت الدولة باشراف وزارة المعارف ومجالس المديريات بانشاء مدارس أولية مدة الدراسة بها أربعة سنوات بمصاريف بسيطة . هذا بجانب نظام المدرسة الابتدائية التى كانت موجودة فى بعض المدن والتى كانت مدة الدراسة بها أربع سنوات بمصاريف أكبر نسبيا . [٣٠]

ولما جاء دستور ١٩٢٣ جعل التعليم الزاميا للمصريين بنين وبنات وأنشئت مدارس أولية الزامية بدون مصاريف وذلك بجانب نظم التعليم الثلاث الموجودة من قبل : الكتاب والمدرسة الأولية والمدرسة الابتدائية . وفى عام ١٩٤٢ بدأت الدولة فى إنشاء مدارس أولية ريفية فى بعض القرى لتعليم أبناء الريف أصول الزراعة الحديثة والصناعات الريفية بجانب المقررات الدراسية الأخرى . وفى عام ١٩٥٣ تم توحيد نظم التعليم المختلفة فى المرحلة الأولى فى المدرسة الابتدائية الحالية التى مدة الدراسة بها ست سنوات تبدأ من سن السادسة والتى تنتشر فى قرى مصر فى الوقت الحاضر .

المجلس الأعلى لمكافحة الفقر والجهل والمرض .

فى مارس سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء وقتذاك تشكيل لجنة وزارية سميت باسم المجلس الأعلى لمحاربة الفقر والجهل والمرض . وكان من ضمن اختصاصاتها تنسيق الجهود التى تقوم بها الوزارات المختلفة فى الريف المصرى

حتى تعود على الفلاح بأكبر فائدة وقـــد انتهت اللجنة إلى القرارات الآتية . (٣١)

١ — تعميم المراكز الاجتماعية بانشـــاء مركز اجتماعى فى كل قرية او مجموعة من القرى يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٠,٠٠٠ نسمة على أن يلحق بالمركز جمعية تعاونيه ومدرسة ريفية ومركز تدريب صناعى .

٢ — إنشاء مجموعة صحية تخدم مجموعة من السكان حوالى ٤٠,٠٠٠ نسمة تشمل على عيادة خارجية وعيادة داخلية عبارة عن مستشفى ريفى يضم ٢٠ سرير — وكذا إنشاء مستشفى مركزى يسع ١٢٠ سرير بالمركز الإدارى ومستشفى عام بعاصمة المديرية يسع ٥٠٠ سرير .

٣ — إنشاء وحدات زراعية لكل ٥٠٠٠ فدان تشمل الوحدة على حقل نموذجى ومشتل وفرع لتربية الدواجن وحظائر للطلائق ومؤسسة لنشر الصناعات الزراعية .

٤ — إنشاء قسم خاص بوزارة التجارة والصناعة لدراسة الصناعات التى يحتمل نجاحها فى الريف وتوفير الآلات والخدمات المطلوبة لتيسير مهمة المراكز الاجتماعية .

وقرر مجلس الوزراء تطبيق هذا التنسيق كتجربة واختيرت قرية سرس الليان لتكون المقر الرئيسى للوحدات التى تقرر إنشاؤها بقرى مركز منوف وهى : ٩ مجموعات صحية و ١٨ مركز اجتماعى و ١٨ مدرسة ريفية ووحدة زراعية وأن يقام بالمقر الرئيسى سرس الليان) وحدة زراعية رئيسية ومجموعة صحية رئيسية ودار خدمة اجتماعية ومدرسة ريفية من الدرجة الأولى على

أن يكون لهذا المشروع مجلس إدارة من ممثلى الوزارات الموجودين بالمقر ومن قادة المجتمع المحلى لإدارة وتشغيل المشروع . (٣٢)

وبالفعل تم بناء هذه المنشآت . إلا أنه بعد بنائها تم تشغيلها على أساس فردى تشرف كل وزارة على الوحدة التابعة لها . ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسى فى ذلك الوقت لكثرة تغير الوزارات وتمسك الوزارات بسلطاتها . وبقيت المبانى الرئيسية بسرس الليان شاغرة حتى شغلها المركز الدولى للتربية للعالم العربى عام ١٩٥٣ .

فترة الوحدات المجمعة (١٩٥٤ — ١٩٦٠)

سارت الأمور كما كانت من قبل تبنى كل وزارة مؤسساتها فى القرية وتديرها بعيدة عن أى تعاون مع أى جهة أخرى حتى أنشىء المجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٣ .

وقام المجلس ببحث الخدمات القائمة وإجراء الدراسات المختلفة فى حدود البيانات والمعلومات المتاحة له وانتهى إلى التوصية برسم خطة لتعميم الخدمات بالريف وتنسيقها وتحقيق اتجاهاته فى تشجيع الحكم المحلى مع تلافى أخطاء الماضى وكان أهم هذه التوصيات : (٣٣)

١ — أن تؤدى الخدمات بواسطة وحدات محلية (الوحدة المجمعة) تخدم الوحدة حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة تشمل الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والزراعية دون مغالاة فى التخصص ويكون لها مجلس إدارة من الموظفين ومن قادة المجتمع المحلى للاشراف عليها .

٢ — القرى الداخلة فى نطاق الوحدة والتى لا تكون مقر الوحدة — يمشى فى

كل قرية هيئة محلية تكون خطوة نحو الحكم المحلى وتعتبر المدرسة فرعا للوحدة ومركزا لبعض الخدمات التى تؤدى للقرية تشمل على قاعة اجتماعات للارشاد الاجتماعى وحجرة للخدمة الصحية .

وعلى ضوء هذه التوصيات وضع مشروع الوحدات المجمعة ليؤدى للريف مختلف الخدمات بطريقة منسقة متكاملة شاملة فى خدماتها ديمقراطية فى اتجاهاتها تعد أهل الريف للحكم المحـــلى السليم حكم أنفسهم بأنفسهم والتدرج فى منحهم السلطات .

وقسم القطر المصرى إلى ٨٦٣ وحدة (تخدم كل وحدة حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة) . وكان التخطيط على أساس تعميم الوحـــدات المجمعة فى خمسة سنوات تنشأ فيها ٦٠١ وحدة وتستكمل ١٩٤ مجموعة صحية و ٦٨ مركز اجتماعى . وتم اقرار مشروع الوحدات المجمعة من المجلس الدائم للخدمات فى ابريل سنة ١٩٥٤ وبدأ فى تنفيذ المشروع فى نفس العـــام وصدر قرار جمهورى رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ باعتماد هذا التقسيم ومبينا الأقسام التى تتكون منها الوحدة المجمعة وكيفية إدارتها.(٢٤) وتم إنشاء أول وحدة مجمعة فى قرية برنشت بالجيزة فى يوليو سنة ١٩٥٧ وبدء فى تشغيلها وتتابع بناء الوحدات. وبلغ مجموع مابنى منها ٣٢٠ وحدة مجمعة وتوقف تنفيذ البرنامج ولم يستكمل المشروع حتى وقتنا هذا .

أقسام الوحدة المجمعة

تتكون الوحدة المجمعة من أربعة أقسام رئيسية : الشئون الاجتماعية — الصحة — التربية والتعليم — الشئون الزراعية وذلك بجانب مشروعات

الانعاش الاقتصادى . وبشىء من التفصيل يمكن تلخيص اختصاصات وأعمال هذه الأقسام فى الآتى :

١ — قسم الشئون الاجتماعية

ينقسم نشاط هذا القسم إلى قسمين رئيسين : الرعاية الاجتماعية والصناعات الريفية بجانب نشر التعاون . فى مجال الرعاية الاجتماعية يقوم القسم بدراسة البيئة واقتراح البرامج اللازمة للمنطقة والمعاونة فى نشر الثقافة والفنون الشعبية وإعداد وتنفيذ النشاط الرياضى والترويحى واكتشاف وتدريب القادة المحليين وتنسيق الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية فى المنطقة التى تشرف عليها الوحدة المجمعة .

وفى مجال الصناعات الريفية يختص القسم بالاشراف على نواحى النشاط الصناعى والحرف اليدوية والريفية واقتراح المشروعات الانتاجية الصناعية والقيام بتنفيذها وتنسيق الجهود التى تبذلها الهيئات الحكومية والأهلية المتصلة بنواحى الصناعات اليدوية والقيام بعمل الاحصائيات الخاصة بالصناعات والخامات الموجودة بالمنطقة وعمل البحوث والتجارب الخاصة بها . (٣٥)

ويشمل القسم على مركز اجتماعى وصالة إرشاد وسينما ودار حضانة ونادى ريفى وساحة شعبية .

٢ — قسم الشئون الصحية

يختص القسم بمقاومة الأمراض المتوطنة وحصر المصابين بالطفيليات

والفحص الطبي الشامل لسكان المنطقة والنواحى العلاجية — داخليا وخارجيا — ورعاية الأمومة والطفولة والخدمات الصحية المدرسية لتلاميذ المدرسة وتحسين البيئة العامة عن طريق تحسين المسكن وإنارة القرية والتخلص من الفضلات وعمل الاحصائيات الصحية .(٣٦)

ويشمل القسم الصحى على مستشفى به ١٤ سرير للعـــلاج الداخلى وعيادة خارجية وقسم لرعاية الأمومة والطفولة وحجرة للعمليات تامة التجهيز وعيادة لعلاج الأمراض المتوطنة وصيدلية ومكتب للصحة ومسكن للحكيمات .

٣ — قسم التربية والتعليم

يختص بادارة المدرسة وينظم البرامج الزراعيه والصناعية الخاصة بالتدريب المهنى والتوجيه لتلاميذ مدرسة الوحدة بالتعاون مع قسمى الشئون الاجتماعية والزراعية واقتراح تكوين لجان تربية وتعليم بقرى الوحدة وتنسيق العمل بين مدرسة الوحدة وسائر مدارس المنطقة ونشر الثقافة التعليمية . وتشمل المدرسة على حوالى ١٢ فصل و ٤ فصول صناعية . (٣٧)

٤ — قسم الشئون الزراعية

يختص هـــذا القسم بالاشراف على نواحى نشاط الزراعة والثروة الحيوانية واقتراح المشروعات الانتاجية ودراسة رغبات واحتياجات الأهالى وإنشاء وحدات إنتاجية للبذور والشتلات ومعاونة وزارة الزراعة فى مقاومة الآفات النباتية والحيوانيه وتحسين سلالات الماشية والدواجن ومد الفلاحين بالنشرات الزراعية والنهوض بالجمعيات التعاونية وعمـــل

الاحصائيات الزراعية . ويشمل القسم على حقول ارشادية وحظائر للدواجن والمواشى ومشروعات الانعاش الريفى . (٣٨)

مشروعات الانعاش الريفى

كان الأساس الذى بنيت عليه الوحدة المجمعة هو تنمية أهل الريف اجتماعيا واقتصاديا — اجتماعيا عن طريق إنشاء الأقسام السابقة التعليمية والصحية والاجتماعية واقتصاديا عن طريق مشروع الانعاش الريفى . وهو عبارة عن مشروعات اقتصادية ريفية فى ميادين الإنتاج النباتى والحيوانى والصناعات الريفية بهدف إيجـــاد أنواع جديدة من النشاط الزراعى والصناعى عن طريق استغلال ثروات الريف استغلالا أعلا مما هو عليه الآن فى هذه المجالات: (٣٩) الزراعة — الخضر — الفاكهة — الثروة الحيوانيه — النحل — دود القز — الأشجار الخشبية — الصناعات الزراعية الريفية — الدواجن — مقاومة الآفات . ويتم النهوض فى هذه المجالات عن طريق التدريب والارشاد والتمويل والتنظيم .

* * *

وباشرت الوحدات المجمعة التى تم إنشاؤها نشاطها فى كافة المجالات بطريقة متكاملة مترابطه بينها تناسق . فعلى سبيل المثال فتحت الوحدة أبواب مراكز التدريب أمام الأهالى لتدريبهم على الصناعات الريفية والحرف اليدوية والتدبير المنزلى وفتحت المكتبات وأقامت المعارض وشكلت اللجان الشعبية التى ساهمت فى الندوات الارشادية لتحضير برامج ومشروعات الوحدة .

كما صيغت مناهج مدرسة الوحدة بأسلوب ريفى اجتماعى صحى جعلت من

المدرسه مؤسسة ريفية مرتبطة ببيئتها تعمل كأداة لإصلاح الريف. فنظمت البرامج الزراعية وبرامج الصناعات الريفية لتلاميذ المدرسة بالاشتراك مع قسمى الشئون الاجتماعية والزراعية وأصبح التلاميذ يشتركون اشتراكا فعليا فى عمليات الوحدة الصناعية والزراعية فى أوقات الدراسة وأوقات الفراغ .

كما قامت الوحدة بزراعة مشاتل الخضر والفاكهة وأشرفت على المناحل وأدارت محطات تربية الدواجن والماشية والفريزيان ومراكز صناعة الألبان ووفرت الطلائق الممتازة .

وبهذا قامت هذه الوحدات المجمعة بتأدية رسالتها فى خدمة أهل الريف ورفع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى بطابع متكامل منسق حتى عام ١٩٦٠ وهو بداية تطبيق قانون الإدارة المحلية .

فترة الحكم المحلى (١٩٦٠ —)

صدر فى عام ١٩٦٠ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإدارة المحلية وقسمت مصر بموجبه إلى وحدات إدارية : محافظة — مدينة — قرية. ومنح كل منها الشخصية الاعتبارية . وبلغ عدد المحافظات ٢٥ والمدن ١٢٨ والقرى ٤٠٣٣ (خفض هذا العدد فيما بعد) . وقد نص القانون المذكور على على أن يمثل المحافظة مجلس محافظة والمدنية مجلس مدينه والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروى (جديد) . وأن يشكل المجلس فى أى مستوى من أعضاء منتخبين وأعضاء مختارين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم .

المجلس القروى (الجديد)

ونص القانون المذكور على أن يقوم المجلس القروى (الجديد) فى دائرة اختصاصه

بأداء الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية . كما يقوم بادارة الوحدة المجمعة التى تقع فى دائرته إن وجدت .

وقد فسرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه الاختصاصات التى منها : إنشاء وإدارة وتجهيز المدارس الابتدائية التى تقع فى نطاق القرية أو القرى التابعة له وإدارة المجموعات الصحية ووحدات علاج الأمراض المتوطنة وإدارة وتشغيل المرافق العامة من مياه وإنارة ونظافة وردم البرك والمنتزهات وتنظيم المبانى وتخطيط القرى وتحديد مناطق الامتداد العمرانى لها والاشراف على الجمعيات الخيرية والتعاونية والشئون الاجتماعية ورعاية الشباب والنهوض بالصناعات الحرفية والبيئية والمساعدات الاجتماعية وتنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وتشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية والنهوض بالانتاج الزراعى والصناعى والحيوانى .

أى أعطى المجلس اختصاصات واسعة يشرف بها على وحدات الخدمات الموجودة فى دائرته من مدرسة إبتدائيه أو مركز اجتماعى أو مجموعة صحية أو وحدة زراعية أو وحدة مجمعة أو مجلس قروى قديم تابع لوزارة الاسكان أو جمعية تعاونية .

وصدرت قرارات وزارية بإنشاء مجالس قروية (جديدة) تطبيقا لهذا القانون فى قرى الجمهورية بلغ عددها ٩٧٣ مجلس قروى يمكن تقسيمها بوجه عام إلى ثلاثة أنواع : مجالس قروية بها وحدات مجمعة ومجالس قروية كان بها مجلس قروى قديم تابع لوزارة الاسكان ومجالس قروية ليس بها وحدات مجمعة ولا كان بها مجلس قروى قديم .

وبالنسبة للمجالس القروية التى بها وحدات مجمعة فكان المفروض تطبيقا

لهذا القانون أن تندمج أجهزة الوحدات المجمعة بأقسامها الأربعة فى المجلس القروى وتستمر فى أداء وظيفتها تحت إشراف المجلس القروى الذى يتكون من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم عبارة عن رؤساء أقسام الوحدة المجمعة ومن غيرهم . ولكن حدث خلاف ذلك ، فقد وزعت أقسام الوحدة المجمعة على مديريات الخدمات بالمحافظة . كل مديرية تقوم بالاشراف رأسا على قسم التابع لها بالوحدة وانعزلت أقسام الوحدة المجمعه عن بعضها وعن المجلس القروى التابعة له وأصبحت خدماتها تؤدى بطريقة فردية .

فأصبحت المدرسة الموجودة بالوحدة منعزلة تماما عن الوحدة المجمعة تؤدى رسالة تعليمية لأبناء القرية شأنها فى ذلك شأن أى مدرسه إبتدائية أخرى وكل مابقى لها من علاقة بين هذه المدرسة والبيئة الريفية هو أن ناظر المدرسة يمثل وزارة التربية والتعليم فى المجلس القروى .

كما انعزل القسم الصحى بالوحدة وأصبح يؤدى خدمة صحية للأهالى منعزلا عن باقى أقسام الوحدة المجمعة الأخرى . بل وسارت وزارة الصحه بسياسة جديدة وهى بناء وحدات صحية ريفية صغيرة على مستوى القرية عبارة عن عيادة خارجية .

وسارت على نفس النهج الشئون الاجتماعية ، تبنى وحدات اجتماعية ريفية . وكان الأجدر بوزارتى الشئون الاجتماعية والصحة تكملة باقى الوحدات المجمعة حتى تغطى قرى الجمهورية حتى إذا ماتم هذا نزلت هاتين الوزارتين (وباقى الوزارات الأخرى) إلى المستوى الأدنى وهو بناء وحدة ريفية على مستوى القرية تضم الأقسام الأربعة : الوحدة الصحية والاجتماعية والزراعية والمدرسة .

أما بالنسبة لمشروعات الانعاش الاقتصادى فانتقلت مراكز إنتاج الماشية والفريزيان وتصنيع الأعـــلاف إلى مؤسسة اللحوم ومراكز إنتاج الدواجن إلى مؤسسة الدواجن ومراكز التلقيح الصناعى إلى الوحـــدات البيطرية بوزارة الزراعة ومقاومة الآفات إلى وزارة الزراعة . أما المشروعات المحلية التى كانت تديرها الوحدة المجمعة فانتقلت إدارتها إلى المجلس القروى .

أما المجالس التى كان بها أصـلا مجلس قروى وهى قلة فقد اندمج جهاز المجلس القديم فى المجلس الجديد . أما المجالس الأخرى التى لم تـكن بها لا وحدة مجمعة ولا مجلس قروى قديم وهى الغالبية فلم تستطع ممارسة عملها لضعف مواردها . لهذا قامت وزارة الإدارة المحلية بإعادة النظر فى عدد هذه المجالس وأعادت تخطيطها على هذه الأسس : (٤٠)

١ — أن يشتمل نطاق المجلس القروى على عدد مناسب من المواطنين .

٢ — أن تكون أبعد قرية عن مقر المجلس القروى فى حدود ٥ كيلومتر .

٣ — أن تتراوح مساحة الأرض الزراعية الداخـــلة فى نطاق المجلس بين ١٠ و — ١٥ ألف فدان .

٤ — أن يشتمل المجلس على عدد مناسب من الخدمات النوعية .

وبناء على هذه الأسس أصبح عدد المجالس القروية ٧٤٤ بدلا من ٩٧٣ ومع هذا ظلت هذه المجالس ضعيفة فى مواردها عاجزة عن تأدية رسالتها .

الصناعات الريفية والحرفية والبيئية

استهدف النشاط الاقتصادى بالوحدة المجمعة النهوض بالصناعات الريفية والحرفية والبيئية على أساس أن تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح مجالات

جديدة ويخلق فرصا للعمل بالإضافة إلى الاستفادة من خامات البيئة لسد حاجة المجتمع المحلى .

وتحقيقا لهذه الأهداف قامت الوحدات المجمعة التى تم تشغيلها قبل تنفيذ قانون الإدارة المحلية بإنشاء وحدات صناعية لتدريب الفتيان والفتيات من الأهالى ومن تلاميذ مدرسة الوحدة المجمعة على صناعة السجاد والكليم والأشغال والتدبير المنزلى وأعمال السمكرة والحدادة والنجارة وغيرها من المهن كما قامت بتدريبهم على الصناعات الزراعية . وكان يشترك فى هذه البرامج أقسام الوحـــدة الثلاث : الشئون الاجتماعية والزراعية والمدرسة فى شكل متكامل .

كما كان يقوم بالتدريب المهنى فى نفس الفترة المراكز الاجتماعية التى كانت منشأة قبل مشروع الوحدات المجمعة ولـكن بأسلوب أبسط بكثير عمـــا هو موجود بالوحدة .

ولما طبق قانون الإدارة المحلية ووزعت أقسام الوحدة المجمعة على مديريات الخدمة للإشراف عليها انتقلت إدارة مشروعات الوحدات الصناعية ومراكز التدريب إلى المجلس القروى .

كما قامت مديريات الخدمات وغيرها من المديريات الأخرى تحت إشراف وزاراتها المركزية بإنشاء مراكز تدريب فى قرى ومدن مصر عبارة عن وحدات صناعية إنتاجية لتدريب الأهالى على المهن المختلفة دون أن يكون هناك بين برامج هذه الوزارات أى تنسيق .

وفى عام ١٩٦١ أنشئت مؤسسة التعاون الانتاجى لتنفيذ الأخذ بأسلوب

التعاون الانتاجى لتنمية الصناعات الصغيرة ورسم سياسية تعاونية فى القطاع الصناعى الإنتاجى وتنميته عن طريق توفير المعونة الفنية والماليه وتنظيم جهود الصناعات الريفية والحرفيه وإنشاء جمعيات تعاونية وتوجيهها .

ولقد بلغ عدد الوحدات الإنتاجية الصناعية التى أنشأتها الوزارات المختلفه والمؤسسة فى قرى ومدن مصر حوالى ١٥٠٠ وحدة حتى عام ١٩٦٩ منها حوالى ٦٠٠ وحدة بالقرى والباقى بالمدن. وبلغ عدد من دربتهم جميع هذه الوحدات حتى هذا التاريخ حوالى ٥٠,٠٠٠ فرد منهم ٦٥٪ على أشغال البنات (تطريز وتفصيل) و ١٥٪ على السجاد والكليم و ٢٠٪ على باقى المهن الأخرى. وكان نصيب وزارة الشئون الاجتماعية فى هذه الوحدات أكثر من النصف . (٤١)

ولقد لوحظ على إنشاء هذه الوحدات الصناعية الآتى : (٤٢)

١ — عدم وجود عدالة توزيع فى وحدات الصناعات ومراكز التدريب المهنى فمع أن الهدف الحقيقى من إنشاء هذه الوحدات هو النهوض بالمجتمعات الريفية لامتصاص الأيدى العاملة وتغطية احتياجات المجتمع المحلى إلا أن المدينة استولت على أكثر من نصف هذه الوحدات

٢ — عدم وجود تنسيق أو ربط بين مشروعات الوزارات والهيئات التى تعمل فى هذا المجال سواء على المستوى المركزى أو المحلى مما أدى إلى وجود تضارب فى برامج هذه الوزارات تمثل فى قيام أكثر من جهة للتدريب على صناعة واحدة .

٣ — تكرار جميع الصناعات التى يدرب عليها وتنحصر فى أشغال البنات

والتفصيل والسجاد والكليم كما كان التدريب دون سابقة دراسة أو مسح لاحتياجات السوق المحلى .

٤ — عدم وجود برامج معينة أو مدداً محددة للتدريب كما كان لا يوجد تدرج فى التدريب ولا متابعة للفتيان والفتيات بعد تدريبهم أو مساعدة لالحاقهم بالصناعات المختلفة مما ترتب عليه وجود عاطلين مدربين .

٥ — كانت نتيجة عدم دراسة احتياجات السوق من الصناعات اليدوية والحرفية أن وجدت مشكلة عدم تصريف الإنتاج وكذا عدم جودته كما أن عدم وجود الربط بين وحدات الإنتاج التابعة للوزارات المختلفة أدى إلى وجود امكانيات بمراكز التدريب المهنى معطلة ولا تعمل بكامل قوتها .

٦ — تداخل برامج الوزارات التى تعمل فى هذا المجال فكانت توجد وحدات إنتاجية تابعة للتعاون الانتاجى ووحدات إنتاجية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعيه ومراكز تسويق لوزارة الشئون وجمعيات تسويق للتعاون الانتاجى وتعطى وزارة الشئون الاجتماعية قروض الحرفيين وتعطى مؤسسة التعاون قروض لهم أيضا .

٧ — ضعف رؤوس الأموال إلى درجة كبيرة مما يظهر هذه المشروعات فى شكل هزيل لا يحقق الأهداف التى من أجلها أنشئت .

وحلا لهذه المشكلات حولت مؤسسة التعاون الإنتاجى إلى هيئة عامة عام ١٩٦٩ سميت باسم الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية تختص برسم

سياسة وتخطيط الصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية وتحديد نطاق عمل كل وزارة والتنسيق بين مشروعات الوزارات المختلفة فى هذا المجال . ثم الغيت هذه الهيئة عام ١٩٧١ ولم يمر على إنشائها غير وقت قصير . . !!

الجمعيات التعاونية الزراعية

عدل قانون الجمعيات التعاونية فى عام ١٩٥٦ ليتخلص من السلبيات التى كانت تعوق تقدمه وذلك عن طريق الأخذ بأسلوب الائتمان الزراعى . فيقتصر نشاط بنك التسليف الزراعى والتعاونى على مد الجمعيات التعاونية الزراعية بالسلف وتيسير التعامل مع المستأجرين بأن يكون التسليف من الجمعية بضمان المحصول . وبدء بتجربة هذا الأسلوب قبل تعميمه . وفى عام ١٩٦٠ بدء بتعميم الائتمان الزراعى وساعد البنك فى إنشاء جمعيات تعاونية فى كافة القرى . تتكون الجمعية التعاونيه من جمعية عمومية ومجلس إدارة . كما عين لكل جمعية رئيس (مهندس زراعى) ومشرف . وطور نشاطها بحيث تتكامل الخدمات التى تؤديها للفلاح من بداية إعداد الأرض للزراعة إلى تسويق المحاصيل . وأصبحت الجمعية مؤسسة إقتصادية تخدم الإنتاج الزراعى بتوفير الآلات الزراعية والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية وتسويق المحاصيل كما تساهم فى تنفيذ تخطيط الدولة فى مجال الإنتاج الزراعى . (٤٣)

وقد اتسمت كثير من الجمعيات التعاونية الزراعية بسوء الادارة مما ترتب عليه أن أصبحت الخدمات التى تؤديها للمزارعين غير اقتصادية سواء من ناحية سوء تشغيل الالآت الزراعية أو أرتفاع أسعار مقاومة الآفات أو عدم دقة حسابات أصحاب الحيازات مما أدى أن فقد الفلاح ثقته فيها .

كما قامت وزارة الزراعة عام ١٩٦٠ بتنفيذ مشروع التجميع الزراعى وهو عبارة عن تجميع الزراعات الصغيرة فى وحدات كبيرة بحيث تتحول المساحات المبعثرة من الحاصلات الزراعية فى القرية إلى مساحات كبيرة لنوع واحد من الحاصلات وفقا للأصول الزراعية . وقد تم تنفيذ المشروع فى ثلاث سنوات ولهذا المشروع مزايا عدة منها تلافى الأثر السيء من زراعة محاصيل مختلفة بجوار بعضها وتنظيم مقاومة الآفات وإمكان استعمال الالات الزراعيه أو تطبيق الأساليب الحديثة بسهولة وتنظيم الرى والصرف وتيسر تقديم الخدمات الزراعية الأخرى . (٤٤)

الجزء الثالث — تجربة التخطيط الاقليمى بمصر

أخذت الدول الصناعية — الاشتراكية منها والرأسمالية — بأسلوب التخطيط الاقليمى سواء من بدء منها بمستوى حضارى متخلف كروسيا أو متقدم كبريطانيا فكانت روسيا القيصرية قبل الثورة الاشتراكية مثالا للتخلف الإجتماعى والاقتصادى . ولقد اعتمدت بعد الثورة على التخطيط كأسلوب للتخلص من هذا التخلف وركزت فى الفترة الأولى من التخطيط على الصناعات الثقيلة وميكنة الزراعة وإنشاء الطرق . فخططت للصناعات الثقيلة فى الأقاليم التى تتوفر فيها مستلزمات هذه الصناعة من مواد خام وعمالة . واهتمت بميكنه الزراعة فى الأقاليم الزراعية وتحسين أساليب استخدام الأرض . كما قامت ببناء شبكة طرق حديثة سريعة تربط بين هذه الأقاليم لتحقيق التكامل فى الخدمات وعمليات الإنتاج .

كما احتاجت بريطانيا إلى الاخذ بأسلوب التخطيط رغم التقدم الذى

أحرزته فى أثناء القرن التاسع ورغم ارتفاع مستوى المعيشة بها . فلقدحدثت الهجرة الداخلية بشكل رهيب إلى مناطق الصناعات الحديثة ولاسيما فى الجنوب حول لندن مما ترتب عليه خلق مشاكل الاسكان وتفشى البطالة والضغط المستمر على الخدمات مما اضطرت معه الدولة إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى عن طريق تقسيم الدولة إلى اقاليم تخطيطية وتنمية الأقاليم المتخلفة منها للحد من هجرة سكانها

وفى مصر أخذت الدولة باسلوب الخطة الخمسية فى تحضير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٦٠ وحاولت الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى فى تنمية بعض مناطق الدولة وحل مشاكلها كأسوان والقاهرة وأعادت النظر فى التقسيمات الإدارية للمحافظات .

فأخذت الدولة بأسلوب الخطة الخمسية منذ عام ١٩٦٠ وأعدت خطتين : الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية . كما تعد فى هذه الأيام الخطة العشرية . وطريقه تحضير هذه الخطط عبارة عن قيام الوزارات والمحافظات المختلفة بتحضير المشروعات الخاصة بها لمدة خمس سنوات أو عشرة) ثم مراجعة هذه المشروعات فى وزارة التخطيط . ولاشك إن إعداد الخطط بهذا الأسلوب لايعبر عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية كما لاينمى ثروات أقاليم الدولة المختلفة البشرية والطبيعة أفضل تنمية . والأسلوب السليم لإعداد خطط التنمية يجب أن يتم على أساس الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل على المستويات الثلاث : القومى والإقليمى والمحلى .

مشروع أسوان

فى عام ١٩٦٣ صدر قرار جمهورى بانشاء مشروع تخطيط إقليمى أسوان يختص بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والموارد الطبيعية والصناعية

والبشرية لمنطقة أسوان ورسم خطوط التطور ودراسة المشروعات ووضع برنامج للتدريب والنهوض بالخدمات وعمل الأبحاث والتجارب . وشكلت للمشروع لجنة وأجهزة فنية وبدأ المشروع بداية حسنة وقام بعمل مسح طبيعى للمنطقة الصحراوية بين النيل والبحر الأحمر وأجرى دراسات فى بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية ثم انحرف المشروع عن رسالته الأصلية (التى تنحصر فى تحضير تخطيط عام للمحافظة على ضوء هذه الدراسات) وقام بتنفيذ بعض المشروعات التى كان يمكن أن تقوم بها مديريات الوزارات المختلفة بالمحافظة .

وقد اقترح بعض المسئولين الغاء المشروع لانحرافه عن الهدف الذى من أجله أنشىء ولكن من الأفضل تقويم المشروع وتوجيهه التوجيه الحسن وتزويده بالكفاءات الفنية فى مجال التخطيط حتى يمكن الاستفادة من الدراسات التى قام بها بدلا من دشتها ومن الخبرات التى تكونت به بدلا من تشتتها .

القاهرة الكبرى

وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار جمهورى بانشاء لجنة لتخطيط منطقة القاهرة الكبرى التى تشمل القاهرة وبعض أجزاء من محافظتى الجيزة والقليوبية وإعداد المشروعات التفصيلية التى تحقق هذا التخطيط ووضع برنامج زمنى والاشراف على تنفيذه . وشكل جهاز فنى قام بعمل الدراسات والبحوث واتضح له من هذه الدراسات أن القاهرة تعانى من مشكلات عدة أهمها تزايد السكان بمعدلات مرتفعة بسبب هجرة أهل الريف المستمرة اليها سعيا وراء الرزق بحثا عن مستوى معيشة أفضل ويتوقع الجهاز أن يصل عدد سكان القاهرة فى العشرين سنة القادمة أكثر من عشرة ملايين إذا أستمرت الهجرة بهذه الحالة وأوصى الجهاز

حلا لهذه المشكلة ضرورة تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية والأخذ بأسلوب **التخطيط** الاقليمى فى تنمية أقاليم الدولة المختلفة حتى يمكن خلق مناطق جذب **تتوفر** فيها فرص العمالة والخدمات العامة فتساعد على الحد من هجرة سكان هذه **الأقاليم** إلى القاهرة ولم تنفذ هذه التوصية حتى الآن .

التقسيمات الإدارية

بعد تطبيق قانون الادارة المحلية أتضح أن المحافظات بحدودها الادارية **الحالية** لاتمثل مجتمعات متكاملة يسهل تنميتها اجتماعيا واقتصاديا وأن هذه **الحدود** كانت نتيجة عوامل تاريخيه لم تأخذ فى اعتبارها غير عوامل الأمن النظام وجمع الضرائب . وفى أحد مؤتمرات المحافظين فى عام ١٩٦٨ قسمت الجمهورية إلى ست مناطق . وهـــذه المناطق هى : (٤٥)

١ — القاهرة الكبرى وتضم محافظات : القاهرة — الجيزة — القليوبية .

٢ — شرق الدلتا وتضم محافظات : بورسعيد — الاسماعيلية — السويس — الشرقية .

٣ — وسط الدلتا وتضم محافظات : دمياط — الدقهلية — كفر الشيخ — الغربية — المنوفية .

٤ — غرب الدلتا وتضم محافظات : الاسكندرية — البحيرة — مطروح .

٥ — شمال الوجه القبلى ويضم محافظـــات : الفيوم — بنى سويف — المنيا — أسيوط .

٦ — جنوب الوجه القبلى ويضم محافظات : سوهاج — قنا — أسوان — الوادى الجديد — البحر الأحمر .

وبعد صدور هذا التقسيم ارتفعت الأصوات بنقده ووصف بأنه عبارة عن تجميع لمحافظات متجاورة وليس تقسيما روعى فيه مجتمعات متكاملة فالمنطقة السادسة مثلا تغطى حوالى ثلثى مساحة الجمهورية وأنها من الكبر وعدم التجانس بحيث يصعب تنميتها والنهوض بها كاقليم واحد .

مؤتمر النهوض بالقرية وبرنامج العمل الوطنى

وفى عام ١٩٦٩ عقد المؤتمر الأول للإدارة المحلية فى دمنهور للنهوض بالقرية المصرية عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا دعى فيه كافة الأجهزة الشعبية والتنفيذية وأساتذة الجامعات والخبراء فى كافة مراكز البحث العلمى وشكلت فيه ٢٤ لجنة غطت كافة الأنشطة المختلفه بالقرية . (٤٦) وأصدر المؤتمر توصياته فى كافة المجالات . ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه الذى نظر إلى مشاكل القرية نظرة الشمول إلا أن معظم توصيات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ بعد.

كما جاء ببرنامج العمل الوطنى ضرورة إعادة بناء القرية المصرية على أساس تخطيط علمى سليم خلال العشرين سنة القادمة وبحيث يتضمن هذا التخطيط المقومات الأساسيه لحياة الرفاهية للريف الحديث المنظور. وقد نص على أن تحوى القرية المساكن الصحية ومراكز تجميع الخدمات التى تتوسطها قصور الثقافة والمدارس الإبتدائية والثانوية والعاليه والمستشفيات العامة ومراكز

الصيانة للآلات الزراعية وتوفير الكهرباء والمياه النقية ومراكز الأنشطه الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

وتطبيقا لهذا البرنامج بدأت الهيئات والوزارات فى عقد ندوات لمناقشة أسلوب بناء القرية الحديثه . فاقامت أكاديمية البحث العلمى والاتحاد الاشتراكى ندوتين لهذا الغرض . وفى عام ١٩٧٢ تم اختيار ١٧ قريه فى المحافظات المختلفه لتنفيذ بعض برامج التنميه الاجتماعيه والاقتصادية بها لامكان عمل دراسات تمهيديه للتعرف على الأسلوب الممكن أتباعه للنهوض بالقريه وتنميتها .

الباب الثالث

دروس على الطريق

أستعرضت الأبواب السابقة الجهود التى بذلت خلال النصف قرن الماضى للنهوض بالقرية المصرية سواء فى مجال تخطيط القرية أو اعادة بنائها أو فى مجال توفير الخدمات والنهوض بمشروعاتها الإنتاجية لرفع مستواها الاجتماعى والاقتصادى . ونستعرض فيما يلى الدروس المستفادة من هـــذه التجارب والبدايات الناجحة التى تصلح لأن تكون أساسا لتنمية القرية المصرية .

١ — لوحظ أن كثير من المؤسسات التى تنشىء أو تلعى فى الريف المصرى لايسبقها أى دراسات أو تقييم لما هو موجود فعلا أو الاستفادة من التجارب السابقة التى بذلت فى نفس مجال الخدمة (مثلا) بالرغم من نجاح كثير من هذه التجارب وإمكان أن تكون منطلقا لبداية صحيحة مما يؤدى إلى تبعثر الجهود التى تبذل وتشتت الكفاءات التى تتكون .

٢ — كثيرا ماتعدل أو تغير القوانين واللوائح التى تحكم المؤسسات الريفية بحجة وجود نقص فى هذه التشريعات . والحقيقة أن أغلب الأخطاء التى تقع

فيها هذه المؤسسات تكون عند التطبيق والتنفيذ بسبب سوء الإدارة . فغالبا ماتكون التشريعات سليمة إلا أن إدارة وتشغيل هذه المؤسسات يتم بأسلوب بدائى مما يترتب عليه أن يفقد الفلاح ثقته فى كثير من هذه المؤسسات .

٣ — كانت المجالس القروية التى كانت تنشئها وتشرف عليها وزارة الاسكان قبل تنفيذ قانون الادارة المحلية تؤدى رسالة فعالة فى مجال تخطيط القرية حيث كانت تسرى على معظمها قوانين ولوائح التنظيم . الأمر الذى كان سيؤدى إلى اعادة تخطيط القرية على المدى البعيد . إلا أن عدد هذه المجالس كان محدودا نظرا لضعف الموارد المالية اللازمة لها .

٤ — تتطلب عملية التخطيط الشامل للقرى إلى تدريب أطقم من الاخصائيين الفنيين فى مجال التخطيط بصفة مستمرة . ولقد قامت وزارة الاسكان بتدريب أعداد محدودة من هؤلاء إلا أن عملية التدريب لم تستمر كما أن الذين دربوا لم يستفاد من غالبيتهم فى عمليات التخطيط ويقومون الآن بأعمال أخرى .

٥ — تحتاج عمليه تخطيط القرى (هندسيا) إلى خرائط مساحية توضح عليها الشوارع والحارات والمساكن . وكان عدم وجود هذه الخرائط المساحية أحد الأسباب الرئيسية فى عدم تخطيط القرى حتى الآن . وقد بدىء فى مشروع لرفع جميع القرى المصرية مساحيا إلا أن المشروع توقف بعد رفع حوالى ٢٠٠ قرية لضعف الامكانيات المالية والفنية .

٦ — قامت وزارة الاسكان بتخطيط حوالى ١٢٠ قرية موزعة على محافظات الدولة وحددت مناطق الامتداد العمرانى لها ، وصدرت قرارات بنزع ملكية مناطق الامتداد لعدد من هذه القرى ولم يستكمل المشروع نظرا لعدم وجود تشريعات من قوانين ولوائح تنظيم تلزم الأهالى باستعمال ملكياتهم طبقا لهذا التخطيط . ومهما كان مشروع تخطيط القرية ممتازا فلن يكون له أى قيمة مالم تصاحبه هذه التشريعات .

٧ — أثبتت تجارب الجهود الذتية التى قام بها الأهالى لبناء مساكنهم فى مشروعات القرى الارشادية بأنه أسلوب بطىء للغاية لتعمير القرى المصرية كما أن الحكومة لو دخلت الميدان وقامت ببناء مساكن للأهالى لتضاعفت تكاليف الانشاء . ويحتاج الأمر إلى تعبئة كافة الجهود والتخطيط لها لتحريك الأهالى بشكل جماعى لبناء مساكنهم . ويقع على الحكومة والجامعات والهيئات الجزء الأكبر من هذه الجهود من تعبئة الوعى وتدريب الأهالى على البناء وتوفير مواد البناء والوحدات النمطية والنماذج المختلفة للمساكن وتقديم المساعدات المالية والفنية والمعنوية .

٨ — مشكلة المسكن المطلوب بناءه للفلاح لازالت تحتاج إلى مزيد من البحوث فى مختلف المجالات كالتصميم ومواد البناء وطرق الانشاء . فيحتاج تصميم المسكن دراسة الحد الأدنى من الاحتياجات السكنية التى تتأثر بحجم الأسرة والدخل وطبيعة العمل الزراعى والعادات والتقاليد السائدة وغيرها . كما يحتاج الأمر بدراسة مدى امكانية التوسع الرأسى فى المسكن ولاسيما للعاملين فى غير النشاط الزراعى . ولم تتوصل الأبحاث حتى الان إلى مواد

بناء بديله عن الطوب التى تناسب الاستعمالات المختلفة والظروف المحلية أما طرق الانشاء فتحتاج إلى مزيد من الدراسات ولاسيما مدى إمكانية استعمال الوحدات السابقة الصنع كالبلاطات والأعمدة والكمرات مع ضرورة وضع مواصفات قياسية لها تسهل استعمالها وتحقق الوحدة فى التصميم .

٩ — بدأت الحكومة وبعض الهيئات إنشاء وحدات الخدمة فى القريه بصورة فردية متناثرة مثل تجـــارب إصلاح القرية والمراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية ثم دعت هذه العشوائية وعدم عدالة توزيع الخدمات إلى ضرورة التخطيط لها . وانتهى التفكير إلى تقسيم الجمهورية إلى مناطق كل منطقة تتكون من مجموعة من القرى (حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة) تنشأ بها مؤسسة تسمى وحدة مجمعة تؤدى خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية للقرى الواقعة فى نطاقها فى صورة متكاملة بينها تنسيق وتحت إشراف موحد وقد روعى فى تخطيط مبانى الوحدة ألا تكون هناك فواصل بين أقسام الوحدة المجمعة توحى بانعزال العمل فى كل هذه المجالات بعضها عن البعض. وامعانا فى ربط الوحدة بالقرية وسكانها لم تبن لها أسوار وبنى حوالى ثلث العدد المقرر وتوقف المشروع عنـــد بداية تطبيق قانون الإدارة المحلية عام ١٩٦٠ . ويعتبر هـذا المشروع مدخلا سليما للنهوض بالريف المصرى .

١٠ — بالرغم من أن مشروع الوحدات المجمعة كان تمهيدا للحكم المحلى حيث نص قانون الادارة المحلية على أن يدير المجلس القروى الوحدة المجمعة

الموجودة فى دائرة المجلس إن وجدت . إلا أنه عند تنفيذ هذا القانون أسند الاشراف على أقسام الوحدة المجمعة إلى مديريات الخدمات بالمحافظة وبدأت كل مديرية تشرف على القسم التابع لها منفصلا عن باقى أقسام الوحدة الأخرى وبهذا فقدت الوحدة المجمعة فلسفتها فى الربط والتنسيق والتكامل بين الخدمات التى تؤدى للقرى الواقعة فى دائرة الوحدة .

١١ — كانت فكرة مشروع الوحدات المجمعة هى نقل سلطة الوزارات إلى المحليات واعطاء مزيد من اللامركزية للسلطات المحلية فى الاشراف على وحدات الخدمة المحلية . وعند تطبيق قانون الادارة المحلية رفضت وزارات الخدمات استكمال باقى الوحدات المجمعة وبدأت كل وزارة فى إنشاء وحدات خدمة صغيرة على مستوى القرية دون الربط بينها وبين باقى الوحدات فى نفس القرية. فانشأت وزارة الصحة وحدة صحية ريفية ووزارة الشئون الاجتماعية وحدة اجتماعيه ريفية . وكان المفروض أن لاتنفذ وحدات الخدمة على مستوى القرية إلا بعد استكمال الوحدات المجمعة وأن يكون إنشاء هذه الوحدات الريفية فى مكان واحد مثل مبنى الوحدة المجمعة حتى يسهل تنسيق الخدمات بينها على مستوى القرية وتحت إشراف موحد . وهكذا رجعت الأمور فى تأدية الخدمات للقرية المصرية إلى ما كان عليه الحاله قبل مشروع الوحدات من عدم التكامل والتنسيق والارتباط .

١٢ — الخدمات العامة المطلوب تقديمها للفلاح المصرى لايمكن توفيرها على مستوى القرية . وتخطيط عملية توفير هذه الخدمات لأهل الريف يجب أن تتم فى إطار متكامل لكل أنواع الخدمات تتكامل فيه الخدمات رأسيا

فى نوعياتها وأفقيا على مستوى الوحدة التخطيطية (قرية أو وحدة مجمعة أو مركز إدارى)

١٣ — لم تعد الأمية وصمة عار فى جبين الريف المصرى بقدر ما أصبحت عقبة كؤود فى سبيل تقدم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فلا يمكن أن تتحقق مثل هذه العمليات والتخلص من العادات والتقاليد الضارة والنهوض بالريف المصرى فى مجتمع تسود غالبيته الأمية بمختلف أنواعها . وتقع على الحكومة المسئولية الأولى فى تخطيط برامج محو الأمية وعدم تركها للجهود التطوعية وربط هذه البرامج بخطط التنمية .

١٤ — يجب أن يتحمل التعليم مسئوليته فى النهوض بالريف المصرى عن طريق ربطه بالتخطيط . فترتبط مدرسة القرية ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تتضمن البرامج الدراسية علوم بيئية تتمشى مع البيئة المحلية مثل مقررات عن تحسين الصحة والسكن والمجتمع والتصنيع . وأن يشترك التلميذ حسب قدراته فى عمل المباحث الميدانيه وتحسين المسكن الذى يعيش فيه ورفع مستوى المعيشة . والمقصود من ذلك خلق وعى عند التلاميذ يمكنهم من أن يحسوا بمشاكلهم ويتحمسون لحلها ويستفدون خبرة ودراسة علمية وتطبيقية كما يكتسبون خبرة عن الحياة الديمقراطية الحقه .

١٥ — مساحة الأرض الزراعية المحيطة بالقرية بقيت كما هى عليه طوال

القرن الماضى فى الوقت الذى زاد فيه عدد سكان القرية حوالى ثلاثة أمثاله مما ترتب عليه أن أصبحت مساحة الأرض التى يزرعها الفلاح حاليا لا تمثل وحدة إنتاجية إقتصادية ولا تساعده على أن يعيش مع متطلبات العصر . وأصبح إعادة تخطيط الأرض الزراعية فى شكل مساحات تمثل وحدات إنتاجية تساعد الفلاح على رفع مستوى معيشته ضرورة لا تحتمل التأخير . وبذلك يمكن تحديد عدد العاملين فى النشاط الزراعى وكذا فائض العمالة المطلوب خلق فرص عمل له فى مجالات أخرى .

١٦ — من مميزات الصناعات الريفية — حرفية كانت أو يدوية — أنها تحقق عائد سريع ومرتفع لرأس المال وأنها تحتاج إلى رأس مال بسيط يسهل تدبيره محليا كما أن أدوات الإنتاج اللازمة لها بسيطة ورخيصة ولا تحتاج إلى عمالة فنية عالية المهارة وتمتاز بقدرتها على امتصاص البطالة واستغلال المواد الخام المحلية . والصناعات الريفية الموجودة بالقرى المصرية فى الوقت الحاضر بدائية وتجاهد لتعيش . والجهود التى بذلت للنهوض بها كانت جهودا مرتجلة قامت بها جهات مختلفة فى شكل مشروعات نمطية لم يكن بينها أى تنسيق مما ترتب عليه تكرار المشروعات ورداءة الانتاج . وتحتاج عملية النهوض بهذه الصناعات والتوسع فيها عمل مسح للصناعات والحرف القائمة بكل قرية لوضع خطة لتنميتها فى إطار تخطيط صناعى على مستوى إقليمى .

١٧ — تقوم الدولة فى الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع كهربة الريف وقد وصل التيار الكهربائى إلى عدد كبير من القرى . ولم يصاحب المشروع

براج تستهدف الاستفادة من هذه الكهرباء لتنمية الريف . لهذا يجب الاتجاه إلى إنشاء صناعات صغيرة حديثة ميكانيكية وكهربائية فى القرى الكبيرة والمدن الصغرى وأن ترتبط هذه الصناعات فى برامجها مع براج الصناعات الريفية وأن تنشىء المناطق الصناعية المخططة التى تتوفر فيها المرافق العامه والخدمات لتشجيع رجال الصناعة على إقامة مصانعهم فى هذه المناطق .

١٨ — لامكان تخطيط الخدمات العامة وتحضير المشروعات الإنتاجية بالقرية على أساس سليم يجب توفير البيانات اللازمة فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعيه وحتى وقتنا هذا لم يعمل مسح شامل للريف المصرى إلا فى سبعة قرى من الأربعة آلاف قرية . وتحضر خطط التنمية للريف فى الوقت الحاضر بناء على بعض المعلومات والبيانات الموجودة لدى جهات الإدارة مما ترتب عليه خطط غير واقعية . ويجب البدء فورا فى عملية المسح الشامل لجميع قرى الجمهورية .

١٩ — تقوم فلسفة الحكم المحلى على شعور الأهالى بالمسئولية الاجتماعية عن طريق تنمية احساساتهم بمشكلاتهم والتحمس لها والتفكير لايجاد حلول لها فى حدود الامكانيات المتاحة والبدء فى وضع الحل موضع التنفيذ . والمشاهد حاليا أن معظم — إن لم يكن كل — عمليات التنمية الاجتماعيه والاقتصادية التى تمت والتى يجرى تنفيذها فى القرى المصرية تتم بواسطة أجهزة حكومية — مركزية أو محلية — ولم يساهم المجتمع المحلى فيها مساهمة فعالة . لهذا كان من الضرورى خلق المناخ الاجتماعى اللازم عن طريق برامج لتوعية

الجماهير وتنمية احساساتهم بمشكلاتهم والتحمس لحلها والتعرف على القيادات المحلية وتنميتها والاعتماد عليها .

٢ — تمثل القرية المصرية الخلية الأولى فى جسم الأمة المصرية . وتخطيط هذه القرية لتنميتها اجتماعيا واقتصاديا وطبيعيا لا يمكن أن يتم قبل معرفة وظيفتها وموقعها وأهميتها فى الاطار العام للاقليم الذى تقع فيه . وبمعنى آخر يجب أن يكون تخطيط القريه ضمن تخطيط إقليمى وهذا ما سيتناوله الباب التالى .

الباب الرابع

التخطيط الإقليمى

نظرا لأن عملية التخطيط الاقليمى حديثة بالنسبة لمصر وأن صورته غير واضحة إلى حد ما فقد تناول هذا الباب بشىء من التفصيل البسيط خصائص التخطيط الاقليمى والمحاولات التى بذلت لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية والأجهزة التخطيطية المسئولة عن عملية التخطيط ومراحل التخطيط المختلفة من مسح شامل وتحضير التخطيط وتنفيذه .

أولا ــ خصائص التخطيط الاقليمى

١ ــ مفهوم وأهمية التخطيط الاقليمى

التخطيط عبارة عن أسلوب علمى للتفكير يستمر يوما بعد يوم . يبدأ بوجود مشكلة تدرس وتوضع لها بدائل من الحلول المرادفة يختار إحداها وينفذ ثم يقيم هذا الحل بعد تنفيذه . وتشتمل عملية التخطيط على دراسة ثلاثة عناصر رئيسية : المكان والسكان والعمل . وبهذا يتكون التخطيط الشامل من ثلاثة أنواع من التخطيط : طبيعى واجتماعى واقتصادى . وقد يكون هذا التخطيط على مستوى مدينة

أو قرية فيسمى تخطيط محلى أو على مستوى جزء من الدولة أكبر من المدينة فيسمى تخطيط إقليمى أو على مستوى الدولة ككل فيسمى تخطيط قومى وبهذا يكون للتخطيط الشامل ثلاث مستويات .

ويربط التخطيط الاقليمى بين التخطيط القومى والمحلى . فيهتم التخطيط القومى بالمشروعات القومية مثل الصناعات الثقيلة والجامعات والطرق القومية والدفاعيـــة والموانى البحرية بينما يهتم التخطيط المحلى بالمشروعات التى تهم المجتمع المحلى مثل الصناعات الصغيرة والحرفية والمنزلية والمدارس الابتدائية وشبكات الشوارع والطرق المحلية. ويربط التخطيط الاقليمى بين هذه المشروعات القومية وبين المشروعات التى تهم المجتمعات المحلية .

وبهذا يعتبر التخطيط الاقليمى وسيلة لتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية عن طريق استخدام كافة الموارد والامكانيات المتاحة والممكنة من طبيعية ومالية وبشرية أفضل استخدام للوصول إلى الأهداف المحددة خلال فترة زمنية معينة . ويهدف التخطيط الاقليمى بوجه عام إلى زيادة الإنتاج والدخل والعمالة والتوزيع العادل للخدمات التعليمية والاجتماعية وللصحية والثقافية وغيرها وضمان وصولها إلى كل قرى ومدن الإقليم وتوزيع الصناعات توزيعا عادلا ومناسبا وتحسين البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بها فى المدن والقرى الداخلة فى نطاقه وتحسين الوسائل التكنولوجية من شبكات طرق ومياه وكهرباء وغيرها . كما أنه يساعد على وقف تيار الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى عن طريق خلق فرص عمالة وخدمات فى أقاليم الدولة المختلفة.

٢ — حدود الاقليم

قد يفصل أقاليم الدولة عن بعضها حدودا طبيعية أو إقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو كلها أو بعضها . (٤٧) والإقليم الذى يحده حدودا طبيعية جغرافية كوديان ودلتا الأنهار والسهول هو أنسب الوحدات التخطيطية . وقد يحد الأقليم حدودا اقتصادية بمعنى وجود شبه توازن اقتصادى بين موارده الطبيعية وثرواته البشرية. وقد يكون الأقليم فى هذه الحالة مكتفيا ذاتيا أو متكاملا مع غيره أو متخصصا فى نشاط إنتاجى رئيسى . وتعنى الحدود الاجتماعية وجود تجانس فى الظروف الاجتماعية لسكان الاقليم . أما الحدود الإدارية فغالبا ما تكون (فى الدول النامية) نتيجة عوامل لم تأخذ فى اعتبارها غير عوامل الأمن والنظام وجمع الضرائب . ويتضح من هذا أنه إذا اتفقت الحدود الإدارية للأقليم مع باقى الحدود أصبحت عملية التخطيط سهلة وممكنة التنفيذ .

٣ — مساحة الاقليم

تتفاوت مساحة الاقليم التخطيطى تفاوتا كبيرا حيث تتحكم فيها عوامل اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وغيرها . فتشمل العوامل الاجتماعية حجم السكان والقوى العاملة ونوعياتها ومستوياتها وكذا المؤسسات الموجودة التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية . وتشمل العوامل الاقتصادية الثروات الطبيعية وأنشطة الإنتاج المختلفة . كما تشمل العوامل التكنولوجية شبكات الطرق البرية والحديدية والمائية والجوية ومستوياتها وشبكات الاتصال والقوى الكهربائيه

والوقود ومصادر المياه المختلفة . وعلى أساس هذه العوامل تحدد مساحة الاقليم .

٤ — أنواع الاقاليم

غالبا ما يتوقف تقسيم الدولة إلى أقاليم على حجم ثرواتها الطبيعية والبشرية والمادية ومدى الاستفادة منها وعلى الهدف من التنمية وعلى الوحدة الجغرافية والتكامل الإقتصادى والتجانس الاجتماعى ووحدة المشاكل التى يتميز بها الاقليم - ويمكن بوجه عام تقسيم الدولة النامية إلى ثلاثة أنواع من الأقاليم وهى :

أ) أقاليم حضارية أو أقاليم المدن الكبرى : ومن خصائص هذه الإقاليم كثافة السكان العالية فى المدينة ومشاكلها الخاصة فى مجال الاسكان والنقل والمرافق وتركز الخدمات العامة والصناعة بها مثل إقليم القاهرة الكبرى والاسكندرية .

ب) أقاليم ريفية : ومن خصائصها كثافة سكانية عالية بالنسبة للأرض الزراعية وانخفاض مستوى المعيشة وقلة المشروعات الصناعية بها وسوء حالة التجمعات السكانية من مدن وقرى وبدائية أسلوب الزراعة وهجرة أهله المستمرة إلى المدن الكبرى مثل إقليم الدلتا الزراعى .

جـ) أقاليم ذات ثروات طبيعية لم تستغل الاستغلال الكامل بعد مثل المناجم والمحاجر والبترول وأراضى يمكن استصلاحها ومساقط المياه

وهى ذات كثافة سكانية منخفضة ولاتتوفر بها شبكات الطرق الحديثة مثل الصحراء الغربية والصحراء الشرقية .

ثانيا — محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

توجد بعض الاقتراحات تقدم بها بعض أساتذة الجامعات والهيئات لتقسيم القطر المصرى إلى أقاليم (وذلك بجانب التقسيم الذى قام به المحافظون والذى سبق مناقشته) . ونسوق هنا على سبيل المثال ثلاث من هذه الاقتراحات وهى ,

الاقتراح الأول مقدم من المؤلف .(٤٠) وفيه تقسم مصر إلى تسعة أقاليم تخطيطية حسب ماهو موضح بالشكل وهى :

١ — إقليم القاهرة الكبرى

ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتى الجيزة والقليوبية . وهو إقليم حضارى يسكنه حوالى ٧ مليون نسمة تركزت فيه الصناعات الثقيلة والخفيفة والمؤسسات الحكومية المختلفة والجامعات وبيوت المال والأعمال . ولقد ساعد كل هذا على هجرة أهل الريف اليه مما ترتب عليه خلق مشاكل فى الاسكان والنقل والمرافق العامة والخدمات وانتشار الجرائم والأحداث والتشرد والتسول .

٢ — إقليم الاسكندرية

يشمل محافظة الاسكندرية وبعض أجزاء محافظتى البحيرة ومطروح

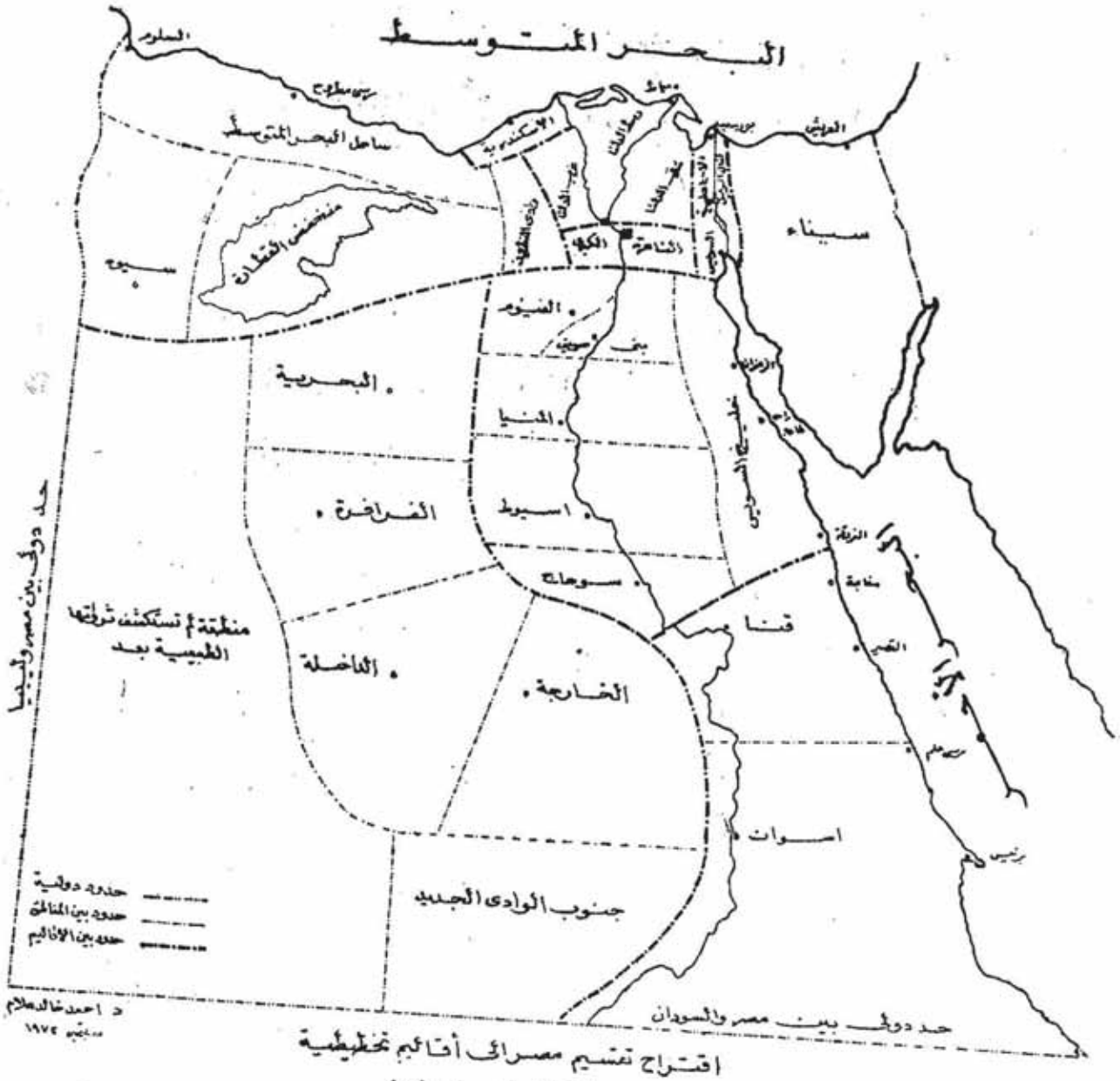

اقتراح تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية

(والأقاليم الى مناطق)

١- اقليم القاهرة الكبرى
٢- اقليم الاسكندرية
٣- اقليم قناة السويس
بورسعيد - الاسماعيلية - السويس
٤- اقليم الدلتا (مصر السفلى)
ويشمل مناطق :
شرق الدلتا - وسط الدلتا - غرب الدلتا

٥- اقليم مصر الوسطى (شمال الوجه القبلى)
ويشمل مناطق :
الفيوم - بنى سويف - المنيا - اسيوط -
سوهاج - خليج السويس
٦- اقليم مصر العليا (جنوب الوجه القبلى)
ويشمل منطقتى
قنا و اسوان

٧- اقليم مطروح ويشمل مناطق :
ساحل البحر المتوسط - وادى النطرون
منخفض القطارة - سيوه
٨- اقليم الصحراء الغربية ويشمل مناطق :
البحرية - الفرافرة - الداخلة -
الخارجة - جنوب الوادى الجديد
٩- اقليم سيناء

اقتراح سبق أن تقدم به المؤلف (دكتور احمد خالد علام) فى مؤتمر التخطيط القومى الشامل . (٤٨)

وهو إقليم حضارى يسكنه حوالى ٣ مليون نسمة لهطابعهالخاص كميناء بحرى دولى ومصيف قومى وإلى حد ما تشبه مشاكله مشاكل القاهرة الكبرى .

٣ — إقليم قناة السويس

يشمل محافظات القنال الثلاث : بورسعيد — الاسماعيلية — السويس تمر به قناة السويس . إقليم حضارى يسكنه حوالى مليون نسمة له طابعه الخاص الدولى سواء من ناحية الملاحة البحرية أو السياحية الدولية . يشتهر بصيد السمك وصناعة تكرير البترول وغيرها من الصناعات الأخرى .

٣ — إقليم مصر السفلى (الدلتا)

ويشمل محافظات الوجه البحرى الشرقية والدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية وجزء من محافظتى القليوبية والبحيرة . وهو إقليم زراعى يسكنه حوالى ١٢ مليون نسمه والأرض المنزرعة به حوالى ٣,٣ مليون فدان والصناعات الموجودة به تعتمد على الإنتاج الزراعى كحلج وغزل ونسج القطن وأهم مشكلاته الكثافة السكانية العالية على الأرض الزراعية والبطالة المقنعة فى الريف وسوء حالة القريةوبدائية الطرق الزراعية . ويمكن تقسيم هذا الاقليم إلى ثلاث مناطق تخطيطية : شرق الدلتا — وسط الدلتا — غرب الدلتا .

٥ — إقليم مصر الوسطى (شمال الوجه القبلى)

ويضم جزء من محافظة الجيزة ومحافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر (من جنوب السويس حتى الغردقة) كما يمتد الاقليم جهة الغرب فى الصحراء الغربية ليشمل بعض الأراضى الممكن استصلاحيا. ويبلغ تعداد الاقليم حوالى ٧ مليون نسمة والأرض المنزرعة به — معظمها على الضفة الغربية — حوالى ١,٧ مليون فدان ويعتمد على الزراعة والبترول . وإلى حد ماتشبه مشاكله مشاكل إقليم الدلتا بالإضافة إلى عدم استغلال ثرواته الطبيعية من مناجم واستصلاح أراضى . ويمكن تقسيم الاقليم إلى ست مناطق تخطيطية : الفيوم — بنى سويف — المنيا — أسيوط — سوهاج البحر الأحمر .

٦ — إقليم مصر العليا (جنوب الوجه القبلى)

ويضم محافظتى قنا وأسوان والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر (من جنوب الغردقة حتى حدود السودان) . ويسكنه حوالى ٢ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالى نصف مليون فدان يقع معظمها شرق النيل ويوجد به مصادر للطاقة الكهربائية ومناجم معدنية كثيرة وأراضى استصلاح لم تستغل بعد . وقد روعى ربط الاقليم بالبحر الأحمر حتى يكون له موانى على هذا البحر وأماكن سياحية لسكانه . ويمكن تقسيم الاقليم إلى منطقتين تخطيطيتين : قنا وأسوان :

٧ — إقليم مطروح

ويشمل بعض أجزاء من محافظة مطروح. يمتد من غرب الاسكندرية حتى حدود ليبيا وجنوبا حتى جنوب منخفض القطارة وواحات سيوه ويسكنه حوالى ١٢٠ ألف نسمه . وتتوقف تنمية الاقليم فى المستقبل على تنمية الموانى البحرية والأماكن السياحية على إمتداد شاطىء البحر واستصلاح الأراضى الصحراوية واستخراج البترول وتوليد الطاقة الكهربائية من منخفض القطارة . ويمكن تقسيم هذا الاقليم إلى أربعة مناطق تخطيطية (كما تقترح الدكتورة عايدة بشارة فى التقسيم المقدم منها والذى سيشرح فيما بعد) وهى: ساحل البحر الأبيض — وادى النطرون — منخفض القطارة — واحات سيوه .

٨ — إقليم الوادى الجديد

يشمل محافظة الوادى الجديد وبعض أجزاء من محافظة مطروح يسكنه حوالى ٦٠ ألف نسمه والأرض المنزرعة به حوالى ٨٠,٠٠٠ فدان وطابع الاقليم صحراوى وبه أجزاء كثيرة تصلح للزراعة قدرت مبدئيا بحوالى ٨ مليون فدان ويوجد به مناجم للفوسفات والحديد وغيرها من المعادن الأخرى . ويمكن تقسيم هذا الاقليم بصفة مبدئية (نظرا لعدم اكتشاف كل الثروات الطبيعية الموجودة به) إلى خمس مناطق تخطيطية : واحات البحرية — واحات الفرافرة — واحات الداخلة — واحات الخارجة — جنوب الوادى الجديد .

٩ — إقليم سيناء ويشمل محافظة سيناء .

الاقتراح الثانى : مقدم من الدكتورة عايدة بشارة تقسم فيه مصر إلى هذه الأقاليم : (٤٩)

١ — إقليم الدلتا (إقليم رئيسى) وينقسم إلى ست أقاليم ثانوية : القاهرة — الاسكندرية — القنال — غرب الدلتا — وسط الدلتا — شرق الدلتا .

٢ — إقليم وادى النيـــل (إقليم رئيسى يشمل محافظات الصعيد) وينقسم إلى ثلاث أقاليم ثانوية : شمال الوادى — وسط الوادى — جنوب الوادى .

٣ — إقليم الفيوم ويشمل محافظة الفيوم .

٤ — إقليم الصحراء الشرقية وينقسم إلى اقليمين ثانويين يفصلهما وادى قنا .

٥ — إقليم شمال الصحراء الغربية وينقسم إلى أربعة أقاليم ثانوية : شريط ساحل البحر الأبيض — وادى النطرون — منخفض القطارة — واحات سيوه .

٦ — إقليم جنوب الصحراء الغربية وينقسم إلى خمسة أقاليم ثانوية : الانطلاق العظيم — واحات البحرية — واحات الفرافرة — واحات الداخلة — واحات الخارجة .

٧ — إقليم سيناء ويشمل محافظة سيناء .

الاقتراح الثالث : مقدم من اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى تقسم فيه مصر إلى الأقاليم التخطيطيه الآتية : (٥٠)

١ — إقليم الدلتا : ويشمل محافظات دمياط والشرقية والدقهلية وكفرالشيخ والغربية والمنوفية وبعض أجزاء من محافظتى القليوبية والبحيرة .

٢ — إقليم القاهرة الكبرى : ويشمل محافظة القـــاهرة وبعض أجزاء من محافظتى القليوبية والجيزة .

٣ — إقليم الصعيد الأوسط : ويشمل جزء من محافظة الجيزة ومحافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط .

٤ — إقليم الصعيد الأعلى : ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر (حتى الغردقة)

٥ — إقليم سيناء : ويشمل محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وشبه جزيرة سيناء والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر .

٦ — إقليم الاسكندرية : ويشمل محافظة الاسكندرية وبعض أجزاء من محافظتى البحيرة ومطروح .

٧ — إقليم الصحراء الغربية ويشمل الجزء الشمالى من الصحراء الغربية حتى واحات سيوة .

٨ — مناطق ذات اعتبارات خاصة :

ا — منطقة الواحات الخارجة والداخلة وباريس

ب — منطقة الواحات البحرية والفرافرة .

وحتى تأخذ الدولة بأحد هذه الاقتراحات أو بغيرها من الاقتراحات الأخرى يجب تشكيل لجنة تمثل فيها كل وزارات الخدمات والإنتاج والأمن والدفاع تقوم بإجراء الدراسات المختلفة وتقييم جميع هذه المحاولات والخروج بتقسيم أقرب ما يكون إلى الواقع يمكن أن تسير عليه الدولة فى تنمية المناطق المتخلفة بها والنهوض بالريف المصرى وحل مشاكل الحضر .

ثالثا — الأجهزة التخطيطية

بعد تقسيم القطر المصرى إلى أقاليم تخطيطية تشكل الدولة لجان تخطيط رئيسية على المستويات الثلاث : القومى والاقليمى والمحلى . وقد تسمى هذه اللجان مجالس أو هيئات تخطيطيه أو ما شابه ذلك وقد يحتاج الأمر بجانب هذه اللجان الثلاث الرئيسية إنشاء لجـــان تخطيط فرعية على مستوى المحافظة أو مستوى المركز الإدارى مثلا حسب ظروف الاقليم .

• يمكن تلخيص تشكيل واختصاصات هـــذه اللجان الثلاث الرئيسية فى الآتى :

١ — اللجنة العليا للتخطيط القومى

تشكل اللجنة من الاخصائيين فى التخطيط والهندسة والزراعة والإقتصاد والتعليم والصحة والأمن وغيرهم . ويكون لها صفة الاستقلال والاستقرار . تختص برسم السياسة العامة للدولة لتحقيق رفاهية المجتمع المصرى مثل رسم السياسة العامة للزراعة والصناعة

وتوزيع السكان — على أن تقوم وزارة التخطيط أو أى جهاز تخطيطى بترجمة هذه السياسة إلى مشروع تخطيط قومى شامل للدولة ككل .

٢ — لجان التخطيط الاقليمى

تشكل لجنة تخطيط بكل إقليم من أقاليم الدولة من ممثلى الوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة وأساتذة الجامعات ومن أهل الخبرة. وتختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة للنهوض بالإقليم وتنمية ثرواته الطبيعية والبشرية والمادية وتحضير مشروع التخطيط العام له فى إطار السياسة العامة التى ترسمها اللجنة العليا للتخطيط القومى كما تقوم بعمل الدراسات التفصيلية وإعداد البرامج الزمنية لتنفيذ المشروعات ووضع الحلول للمشاكل العاجلة وغيرها من الاختصاصات الأخرى حسب ظروف الاقليم .

٣ — لجان التخطيط المحلى

تشكل لجنة تخطيط محلى بكل مدينة أو مجلس قروى تختص بتخطيط المشروعات الخاصة بالمدينة أو المجلس القروى كما تختص بتشكيل البيئة الطبيعية عن طريق التحكم فى استعمالات الأرض والحد من سوء استعمالها .

(ملحوظة)

لما كانت عملية تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية تحتاج إلى مسح

شامل وإجراء الدراسات المختلفة وتقييم الاقتراحات التى تقدم بها أهل الخبرة فى هذا المجال . ولما كانت هذه العملية تحتاج بعض الوقت وأن البدء فى مشروعات تنمية القرية طبقا لما جاء ببرنامج العمل الوطنى لاتحتمل التوقف لانتظار نتيجة هذا التقييم فإنه يمكن فى الوقت الحاضر اعتبار المحافظة كاقليم وتشكيل لجان التخطيط الاقليمى على هذا الأساس لتقوم بالدراسات المختلفة لإعداد مشروعات التنمية للقرى الواقعة فى دائرتها . على أن يستفاد من هذه الدراسات فى عملية تقييم الاقتراحات الخاصة بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية .

رابعا — مراحل التخطيط

بعد تشكيل لجان التخطيط على المستويات الثلاث تبدأ هذه اللجان عملها فى التخطيط . ويتطلب إعداد التخطيط الشامل المرور بالمراحل الآتية :

- مرحلة المسح الشامل
- مرحلة إجراء الدراسات وتحضير التخطيط
- مرحلة التنفيذ (والمتابعة والتقييم)

١ — المسح الشامل

تهدف عملية المسح الشامل إلى التعرف على الامكانيات الحقيقية (للوحدة التخطيطية سواء كانت قرية أو مدينة أو اقليم) وإعداد إحصاء جغرافى هندسى إجتماعى إقتصادى لهذه الوحدات . وهى أهم مرحلة فى التخطيط إذ يتوقف عليها نجاح العمليات التخطيطية

التالية وتحتاج هذه العملية إلى جهاز متفرغ من المهندسين والاخصائيين والفنيين والمساعدين .

وتنقسم عملية المسح الشامل إلى قسمين رئيسين : مسح طبيعى (جغرافى هندسى) ومسح اجتماعى اقتصادى . وتشمل عملية المسح الطبيعى (على مستوى القرية مثلا) على خرائط مساحية ورسومات توضح عليها التضاريس والمناخ والاستعمالات المختلفة للأرض والمبانى وحالتها وشبكات الطرق والشوارع والأزقة وطبيعة التربة وشبكات الرى والصرف والثروات الطبيعية وغيرها من البيانات الأخرى .

وتشمل عملية المسح الاجتماعى الاقتصادى جمع البيانات فى مختلف المجالات كالسكان والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والثقافة والاعلام ورعاية الشباب والخدمات الدينية وخدمات الأمن والعدالة وأنشطة الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الانشطة الأخرى .

٢ — الدراسات وتحضير التخطيط

بعد الانتهاء من عملية المسح الشامل تأتى عملية الدراسات والتحليل وتحضير التخطيط العام للوحدة التخطيطية . وتحتاج هذه العملية إلى جهاز بحوث يقوم بمساعدة لجان التخطيط يمدها بالمعدلات التخطيطية والمؤشرات والتنبؤات المطلوبة .

وتنقسم الدراسات إلى ثلاث أنواع : طبيعية واجتماعية

واقتصادية . فتهدف الدراسات الطبيعية إلى تحديد الاستعمال الأمثل لكل جزء من الأرض من مناطق زراعية وصناعية وسكنيه وشبكات رى وصرف وربط هذه الأنشطة مع بعضها بشبكات طرق قومية أو إقليمية أو محلية . كما تهدف الدراسات الاجتماعية إلى معرفة القدرة السكانية للوحدة التخطيطية قرية أو مدينة أو محافظة أو اقليم وكيفية تنمية ثروتها البشرية تعليميا وصحيا وثقافيا وإجتماعيا . وتهدف الدراسات الاقتصادية إلى رسم خطوط المستقبل الاقتصادية فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية عن طريق تحليل الأوضاع من قوى عاملة ورؤس أموال وأسواق وغيرها .

وأثناء إجراء هذه الدراسات يكون هناك اتصال مستمر بين مستويات التخطيط الثلاث تتبادل فيه المعلومات. فعلى ضوء البيانات والمعلومات التى تصل إلى لجنة التخطيط القومى ترسم هذه اللجنة السياسة العامة للدولة فى مجالات التنمية التى فى إطارها تقوم لجـــان التخطيط الاقليمى والمحلى بتحضير مشروعاتها .

التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للقرية

فعلى مستوى القرية مثلا تحدد هذه الدراسات المساحة المناسبة من الأرض التى يمكن أن يزرعها الفلاح ليعيش فى مستوى مناسب وفى نفس الوقت تمثل وحدة إنتاجية اقتصادية . وقد تتفاوت هذه المساحة بين ٥ و ١٠ و ٢٠ فدان حسب حجم الأسرة ودرجة صلاحية التربة والدورة الزراعية . كما تحدد

الدراسات حجم الثروة الحيوانية اللازمة لتربية اللحوم والألبان على ضوء ما تسمح به الأرض الزراعية بالقرية وكذا مشروعات الدواجن لإنتاج البيض واللحوم .

وفى مجال الصناعات تحدد الدراسات حجم الصناعات التى يمكن إنشائها بالقرية حتى نهاية هذا القرن فتحدد الصناعات التى تعتمد على الإنتاج الزراعى مثل صناعة تصدير وحفظ الخضر والفاكهة وصناعة الألبان ومنتجاتها ومضارب الأرز وإنتاج الأعلاف كما تحدد الصناعات الحرفية مثل صناعة الجلود والاحذية والآلكلة والخشب. ويكون تحديد هذه الصناعات فى إطار التخطيط الصناعى للاقليم كوحدة متكاملة .

وعلى أساس حجم هذه الأنشطة تحدد الخدمات العامة من مدارس ووحدات صحية واجتماعية وزراعية ومؤسسات أخرى تجارية ودينية التى ستحتاج إليها القرية حتى عام ٢٠٠٠ .

وبهذا يمثل مجموع الاسر التى ستعمل فى مجال الإنتاج والخدمات العامة الحجم الأمثل من السكان الذى يمكن أن تستوعبه القرية حتى نهاية هذا القرن .

* * *

أما باقى سكان القرية فيكون مطلوب تهجيرهم إلى مركز صناعى ينشأ لامتصاص هذا الفائض من هذه القرية ومن القرى الأخرى التى تقع فى نطاقه. ينشىء المركز وتقام حوله الخدمات العامة التى لا يمكن توفيرها على مستوى كل قرية مثل المدارس الثانوية ومراكز التدريب والمستشفيات العامة. ويكون إنشاء هذه المراكز حسب ماتظهره الدراسات التخطيطيه الإقليمية . فقد

يتخصص مركز فى صناعة الغزل والنسيج وآخر فى الصناعات الغذائية وثالث فى صناعة مواد البناء أو قد يتخصص مركز فى صناعة تجميعية وتقوم المراكز الأخرى بصناعة القطع الداخلة فى هذه الصناعة — كل مركز يتخصص فى صناعة قطعة معينة . وقد تصلح بعض مواقع الوحدات المجمعة لأن تكون نواة لمثل هذه المراكز الصناعية .

وتعمل نفس الدراسات الوحدات التخطيطية الأكبر — المدينة والمحافظة والاقليم — لتحديد حجم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لكل منها .

وفى دراسة فى بولنده قسم الدكتور زارمبا الوحدات التخطيطية من حيث احتياجها للخدمات العامة والمشروعات الإنتاجية ورتبها ترتيبا هرميا كالآتى : (٥١)

١ — قرية صغيرة جدا ليس بها مرافق عامة وليس بها صناعات يدوية ولا تجارة .

٢ — قرية صغيرة مركزية بها مركز للتجارة ومدرسة إبتدائية ومكتب بريد وكنيسة . وهى الوحدة الأولى للادارة المحلية .

٣ — قرية كبيرة بها مركز تجارى وصناعات حرفية ومدرسة إبتدائية ومركز قروى .

٤ — قرية السوق بها مركز تجارى كبير وصناعة وسوق . ليس بها مركز للحكم المحلى وتعتبر مركز قروى .

٥ — مدينة فرعية مركز للحكم المحلى الرئيسى بها مركز تجارى رئيسى ومركز للصناعات .

٦ — مركز مجلس مدينة متوسط الحجم .

٧ — مركز اقليمى للحكم المحلى وعاصمة للاقليم .

٨ — مركز اقليمى رئيسى يخدم عدة أقاليم وهو مدينة كبيرة بها صناعة ثقيلة ويعتبر مركز ثقافى واجتماعى يؤثر فى الاقاليم المحيطة به .

٩ — العاصمة — وهى عاصمة الدولة والمركز الرئيسى للخدمات والحكم على مستوى الدولة .

* * *

التخطيط الطبيعى (العمرانى) للقرية

بعد تحديد المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للقرية حتى نهاية هذا القرن يأتى دور مهندس التخطيط . فيكون أمام المهندس عدد الأسر التى ستسكن فى القرية وتوزيعها على الأنشطة المختلفة وأحجام هذه الاسر وحاجات كل حجم من المساحة السكنية وكذا بيان المشروعات الاقتصادية والخدمات العامة المقرر تنفيذها . كما يكون لديه الرسومات الهندسية والخرائط المساحية موضحا عليها القرية الحالية والمساكن الموجودة بها وحالتها ومناطق الامتداد الطبيعى لها .

وعلى ضوء هذه البيانات والمعلومات يقوم المهندس بتخطيط القرية

وتوجيه نموها الطبيعى بهـــدف خلق بيئة جميلة صحية آمنة . ويخرج هذا التخطيط الطبيعى للقرية فى شكل مجموعة من الرسومات الهنـــدسية تتكون من الآتى :

١ — خريطة تبين استعمالات الأرض المختلفة من سكنية وتجارية وصناعية وترفيهية وغيرها .

٢ — خريطة توضح شبكات الطرق والشوارع .

٣ — خريطة توضح موقع الخدمات العامة من مدارس ووحدات صحية ومساجد ومؤسسات عامه وغيرها .

٤ — خريطة توضح شبكه المرافق العامة من مياه وكهرباء ومراحيض عامة.

وعند هذه المرحلة تنتهى عملية تحضير التخطيط الاجتماعى الاقتصادى الطبيعى للقرية .

٣ — تنفيذ التخطيط (للقرية)

بعد تحضير التخطيط العام للقرية وعرضه على الهيئات الشعبية واعتماده من الجهات المسئولة تأتى مرحلة التنفيذ وهى خروج هذا التخطيط إلى حيز الوجود على المدى الطويل ، وينقسم التنفيذ إلى قسمين : قسم يقوم به الأهالى أنفسهم وقسم تقوم به الحكومة .

فيقوم الأهالى باستعمال ملكياتهم الخـــاصة من الأرض والمبانى طبقا للتخطيط العام للقرية . فلا تقام مبانى سكنية بالأرض الزراعية كما لاتستعمل المناطق السكنية إلا لأغراض السكن وتبنى المساكن طبقا لاشتراطات خاصة . وحتى يحترم الأهالى هذا التخطيط يجب أن تصدر الحكومة

التشريعات اللازمة مثل قوانين المبانى والتنظيم وتقسيم الأراضى تلزمهم بالتخطيط العام السابق تحضيره .

أما القسم الذى تقوم به الحكومة به فهو عبارة عن تنفيذ المشروعات العامة الواردة فى التخطيط مثل شق ورصف الشوارع وإنشاء المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والإنارة وبناء المساكن لذوى الدخل المحدود. وتقوم لجان التخطيط بتحديد أولويات تنفيذ هذه المشروعات طبقا لاحتياجات الأهالى الفعلية وحسب الاعتمادات المالية ثم توضع فى شكل خطط خمسية : خطه خمسية أولى وثانيه وثالثه ورابعه ثم تدرج مشروعات السنة الأولى فى الخطة الخمسية الأولى فى ميزانية الدولة للبدء فى تنفيذها .

تم بحمد الله

بيـــان المصادر

بيـــان المصادر

١ ـــ وزارة الصحة : تقرير احصائى اجمالى عن خدمات وزارة الصحة عام ١٩٧٠ . القاهرة ـــ يوليو ١٩٧١ .

٢ ـــ محمد حمدى القطـــان : بحث موجز عن الاسكان الريفى ـــ مؤتمر البيئة وصحة الإنسان ـــ وزارة الصحة . القاهرة ـــ أغسطس ١٩٧١ .

وزارة الصحة : تقرير احصائى اجمـــالى عن خدمات وزارة الصحة عام ١٩٧٠ ...

٣ ـــ الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء : مذكرة عن الحد الأدنى لحجم القرية . القاهرة ـــ ١٩٧٢ .

٤ ـــ أحمد أمين مختار (دكتور) : تنمية القرية والتخطيط القومى الشامل ـــ الندوة العلمية باكاديمية البحث العلمى . القاهرة ـــ ديسمبر ١٩٧٢ .

محمد محمد عجمية : تحسين البيئة العامة والسكنية فى الريف ـــ المؤتمر الأول للادارة المحليـــة للنهوض بالقرية المصرية دمنهور ـــ ابريل ١٩٦٩ .

٥ ـــ محمد حمد القطان : بحث موجز عن الاسكان الريفى ...

أحمد أمين مختـار (دكتور) : أسس التخطيط العمرانى المؤثرة فى النهوض بالقرية ـــ المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور ـــ ابريل ١٩٦٩ .

٦ — مالك النمرسى (دكتور) : مشكلة تزايد السكان بالجمهورية العربية المتحدة — مؤتمر البيئة وصحة الإنسان — وزارة الصحة . القاهرة — أغسطس ١٩٧١ .

٧ — محمد محمد عجمية : تحسين البيئة العامة والسكنية فى الريف . . .

٨ — من احصائيات وزارة التربية والتعليم لعدد تلاميذ المرحلة الابتدائية عام ٧٠ — ١٩٧١ ومن تقدير وزارة الصحة لسكان مصر عام ١٩٧٠.

٩ — عبد الوهاب أبو الخير : العادات والتقاليد وتطويرها — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

١٠ — معهد التخطيط القومى : تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية المتحدة (بالانجليزى) . القاهرة — ١٩٦٦

١١ — أحمد أمين مختار (دكتور) : أسس التخطيط العمرانى المؤثرة فى النهوض بالقرية . . .

وزارة الزراعة : الاقتصادى الزراعى — نشرة شهرية تصدرها مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء . القاهرة — يوليو عام ١٩٦٨

١٢ — وزارة الزراعة : وزارة الزراعة فى خمسين عاما (١٩١٣ — ١٩٦٣) . القاهرة — ١٩٦٣ (٣٥٢ — ٣٥٤)

١٣ — سليمان الطماوى (دكتور) ويسرى قنصوه : علاقة المجلس القروى بالمؤسسات والمنظمات الواقعة فى نطاقه — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

١٤ — ابراهيم سابى : بحث عن تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى اقاليم — وزارة الادارة المحلية — الادارة العامة للبحوث . القاهرة .

١٥ — ١٦ — وزارة الاسكان : خطة النهوض بمستوى القرية عمرانيا — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

١٧ — محمد محمد عجمية تحسين البيئة العامة والسكنية فى الريف ...

١٨ — وزارة الاسكان : خطة النهوض بمستوى القرية عمرانيا ...

١٩ — محمد حمدى القطان : بحث موجز عن الاسكان الريفى ...

٢٠ — وزارة الاسكان : تحسين البيئة العامة والسكنية فى الريف ...

٢١ — هيفاء الشنوانى (دكتورة) : التهجير والتأقلم فى مناطق الاستصلاح — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض القرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

٢٢ و ٢٤ — وزارة الاسكان : خطة النهوض بمستوى القرية عمرانيا ...

٢٥ — إبراهيم سابى : بحث عن تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى اقاليم ...

٢٦ — المجلس الدائم للخدمات العامة : المجلس الدائم للخدمات العامة (أكتوبر ١٩٥٣ — مارس ١٩٥٧) : القاهرة — ١٩٥٧ . (٣٠٦ — ٣٦٠) .

٢٧ — إبراهيم سابى : بحث عن تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى اقاليم ...

٢٨ — المجلس الدائم للخدمات العامة : المجلس الدائم للخدمات العامة ...

٢٩ — وزارة الزراعة : الاقتصاد الزراعى ... (١١ — ١٢)

٣٠ — محمد خيرى وأحمد طنطاوى ومحمد شعلان وزينب محرز : تطور التربية والتعليم فى مصر خلال الخمسين سنه الأخيرة . القاهرة — ١٩٧٠ .

٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ — المجلس الدائم للخدمات العامة : المجلس الدائم للخدمات العامة ...

٣٩ — محمد فتحى الشمسى وأحمد صابر : مشروعات الانعاش الاقتصادى والوحدات المجمعة — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

٤٠ — وزارة الادارة المحلية : بيان وزير الادارة المحلية أمام مجلس الأمة . القاهرة — مارس ١٩٦٩ .

٤١ و ٤٢ — محمد جمال مرسى : الصناعات اليدوية والحرفية والصغيرة ومراكز التدريب المهنى — المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

٤٣ و ٤٤ — وزارة الزراعة : وزارة الزراعة فى خمسين عاما ... (٤٤٧ — ٤٥٤)

٤٥ — وزارة الادارة المحلية : بيان وزير الادارة المحلية أمام مجلس الأمة ...

٤٦ — وزارة الادارة المحلية : المؤتمر الأول للادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية — خطة تنفيذ توصيات المؤتمر . دمنهور — ابريل ١٩٦٩ .

٤٧ — عايدة بشارة (دكتورة) المدخل إلى التخطيط الاقليمى القاهرة — ١٩٦٦ : (٣٧)

٤٨ — أحمد خالد علام (دكتور) : اقتراح تقسيم الجمهورية إلى اقاليم تخطيطية — مؤتمر التخطيط القومى الشامل — برامج القادة الاداريين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة . القاهرة — سبتمبر ١٩٧٢ .

٤٩ — عايدة بشارة (دكتورة) : المدخل إلى التخطيط الاقليمى ... (٦٨ — ٧٣) .

٥٠ — اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى : مذكرة عن تقسيم الجمهورية إلى اقاليم تخطيطية . القاهرة .

٥١ — أحمد أمين مختار (دكتور) : أسس التخطيط العمرانى المؤثرة فى النهوض بالقرية ...